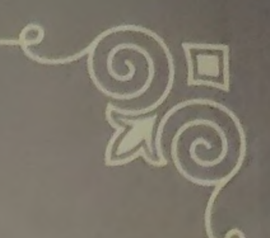


آثار العلامة حسن العطار (٤)

رسالة في مبادئ علم الكلام

تليها

منظومة في علم المقولات

ومنظومة في علم الوضع

ومنظومة في آداب البحث والمناظرة

تأليف

الإمام العلامة شيخ الإسلام

أبي السعادات حسن بن محمد العطار الشافعي الأزهري

المتوفى سنة ١٢٥٠هـ

تحقيق وتعليق

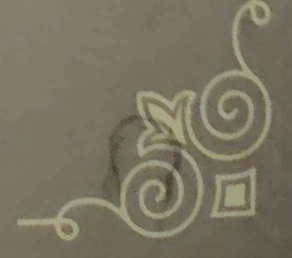
محمد رجب علي حسن

مدرس أصول الفقه المساعد بجامعة الأزهر



دار الإحسان

للنشر والتوزيع



رسالة في مبادئ علم الكلام



موبايل: ٠١١٢١٠٧٧١٧٤

Email: darelehsan@gmail.com

الكتاب: رسالة في مبادئ علم الكلام

تأليف: أبي السعادات حسن بن محمد العطار الشافعي الأزهري

تحقيق وتعليق: محمد رجب علي حسن

الناشر: دار الإحسان للنشر والتوزيع

سنة الطباعة: ٢٠٢٢

بلد الطباعة: القاهرة، مصر

الطبعة: الثانية

رقم الإيداع: ١٦٦٧٤/ ٢٠٢٠

الترقيم الدولي: 978-977-6816-08-4

آثار العلامة حسن العطار (٤)

رسالة في مبادئ علم الكلام

تليها

منظومة في علم المقولات

ومنظومة في علم الوضع

ومنظومة في آداب البحث والمناظرة

تأليف

الإمام العلامة شيخ الإسلام

أبي السعادات حسن بن محمد العطار الشافعي الأزهري

المتوفى سنة ١٢٥٠هـ

تحقيق وتعليق

محمد رجب علي حسن

مدرس أصول الفقه المساعد بجامعة الأزهر

دار الإحسان

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

فإن علم الكلام أجلُّ العلوم الشرعية، إذ به يُعرف أحوال المبدأ والمعاد، ويترقى الإنسان بمعرفته من حضيض التقليد إلى ذروة اليقين، وبه إرشاد المسترشدين بإيضاح المحجة، وإلزام المعاندين بإقامة الحجة، وهو الحافظ لقواعد الدين من أن تزلزلها شبه المبطلين، فهو أولى أن يصرف عنان الهمة نحو طلبه وتحصيله.

وقد كثرت التصانيف في هذا الفن بين المطولات والمختصرات، وجادت قرائح متكلمي أهل السنة على مر القرون بما أعجز من أتى بعدهم في العصور المتأخرة من التحقيقات والتدقيقات.

بيد أن هذا التراث العظيم الذي يحق لنا أن نقف له وقفة إجلال وإكبار قد عانى من الإهمال والتغافل في العقود الأخيرة في ظل بزوغ نجم الشيعة والحشوية بتخصيص المؤسسات والهيئات، وتوفير الأموال لنشر تراثهم وبث فكرهم مما كان له الأثر السيىء على عقائد العوام، وطلاب العلم.

لكن في العقدين الأخيرين برز بعض المشتغلين بنشر تراث أهل السنة في العقائد،

وتتابع العمل في الأقطار المختلفة على تشييد بنيان العقائد السُّنية، وفضيلة الدكتور محمد نصَّار حفظه الله صاحب «دار الإحسان» من هؤلاء الذين اعتنوا بإحياء تراث أهل السنة بوجه عام، وتراث العلامة العطار علامة المعقول والمنقول بوجه خاص، وقد اقترح عليَّ تحقيق هذه الرسالة فلبيت طلبه.

وهذا المخطوط عبارة عن رسالة لطيفة كتبها الشيخ العلامة حسن العطار شيخ الجامع الأزهر -قَدَّسَ الله سِرَّه- عن مقدمات الشروع في علم الكلام، وسميت بذلك؛ لأنها التي يتوقف عليها الشروع في العلم.

فإن تصور العلم وهو الإدراك الأول يكون بذكر التعريف، والوقوف على موضوعه، وبيان الحاجة إليه والغاية منه، وقد نقل العطار عن السيد الشريف قوله: «إن الشروع في العلم فعل اختياري فلا بُدَّ أن يعلم أولًا أن لذلك العلم فائدة ما، وإلا لامتنع الشروع فيه كما بُيِّنَ في موضعه، ولا بُدَّ أن تكون تلك الفائدة معتدًا بها بالنظر إلى المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم، وإلا لكان شروعه فيه وطلبه له يُعَدُّ عبثًا عرفًا»[1].

فتحصل أن مقدمة العلم مجموع إدراكات ثلاثة: تصوره بتعريفه، والتصديق بأن موضوعه كذا، وبأنه يحتاج إليه في كذا[2].

---

(١) انظر: حاشية العطار على شرح تهذيب المنطق للخبيصي، ص٦٩ (مطبوع مع حاشية ابن عرفة الدسوقي على شرح تهذيب المنطق للتفتازاني لعبيد الله بن فضل الله الخبيصي)، ط. دار الإمام الرازي- القاهرة ط١ سنة ٢٠١٥م.

(٢) حاشية ابن عرفة الدسوقي على شرح تهذيب المنطق للخبيصي، ص٢٢.

والعلامة العطار بدأ بذكر موضوع علم الكلام، و عرض الأقوال المختلفة في ذلك.

ثم ذكر تتميمين:

الأول في تعريف علم الكلام والغاية منه.

والثاني في مبادئ العلم.

والمتأمل في هذه الرسالة يجد أن العلامة العطار قد اعتمد بشكل رئيسي على ثلاثة مصادر كلامية استمد منها أغلب كلامه وهي:

١- «المواقف» لعضد الملة والدين الإيجي بشرح السيد الشريف الجرجاني.

٢- «شرح المقاصد» للعلامة سعد الدين التفتازاني.

٣- «شرح خطبة طوالع الأنوار» للعلامة المحقق جلال الدين الدواني ﷺ.

وإتمامًا للفائدة أضفنا إلى هذه الرسالة ثلاث منظومات للعلامة العطار، الأولى في علم المقولات، والثانية في علم الوضع، والثالثة في علم آداب البحث والمناظرة.

وعلم المقولات قد وضعه الحكماء لضبط الموجودات الخارجية من الممكنات الخاصة وأحوالها، وقد اهتم علماء الكلام بهذا العلم فقاموا بتدريسه وتهذيبه، وخالفوا الحكماء في تقسيماتهم والحكم على بعضها بالوجود والعدم، ولم يسلموا لهم إلا في بعض المواقف، مما يدل على أهمية اطلاع طالب العلم على هذا العلم ومباحثه للوقوف على فهم كثير من المباحث الكلامية[1].

والعلامة العطار رحمه الله له اليد الطولى في هذا العلم، فصنف فيه حواشيه على

(١) انظر: مقدمة الدكتور محمد ذنون الفتحي لكتاب المقالات للشيخ عبد الكريم المدرس، ص١١، ط. دار الرياحين- بيروت ط١ سنة ٢٠١٩م.

مقولات الشيخ السجاعي ومقولات السيد البليدي، وهذه المنظومة الشعرية التي كتبها حين كان مقيمًا بالآستانة لخص فيها هذا العلم في أبيات معدودة، وقد قمت بالتعليق علىٰ المواضع التي تحتاج إلىٰ البيان والشرح.

- أما المنظومة الثانية ففي علم الوضع، وعلم الوضع يبحث عن العلاقة بين الألفاظ والمعاني من حيث الوضع الأصلي للفظ والاستعمال الفعلي.

ويعد العلامة عضد الدين الإيجي من الأوائل الذين أفردوا هذا العلم بالتأليف، فكتب فيه رسالته المشهورة، واختص بآراء لم يذكرها أهل العربية قبله، وتبعه جمع من المتأخرين، وجاءت هذه الرسالة دقيقة مختصرة دون خلل بالمطلوب.

وقد اهتم بهذه الرسالة ثلة من الأجلاء، فشرحها السيد الشريف، والملا القوشجي، والسمرقندي، وعصام الدين الإسفراييني، وحشىٰ عليها الحفناوي والدسوقي.

وقد نظم العلامة العطار متن «الرسالة العضدية» في هذا الفن، ولما كان هذا النظم تبعًا لأصله موجزًا دقيقًا حاولت الكشف عن معانيه قدر الاستطاعة، فعلقت حواشي عليه معتمدًا علىٰ الكتب والرسائل في هذا الفن.

وقد أفدت من نشرة الأستاذ إبراهيم بن أحمد مجاهد لهذا النظم في إصلاح ما وقع من تصحيف في النسخ الخطية.

- وأما المنظومة الثالثة ففي علم آداب البحث والمناظرة، وهذا العلم يبحث عن الوسائل والآلات التي تهدف للوصول إلىٰ الحقائق العلمية والصواب من الآراء المختلفة.

وقد أكثر العلماء من التأليف فيه، وأكثرها مختصرات وشروح وحواش وتعاليق، ومنها «آداب العلامة عضد الدين الإيجي»، وقد بين قواعده كلها في عشرة أسطر

ولها شروح وحواشٍ، فشرحها السيد الشريف، والملا حنفي، والعصام، وعبد العلي البرجندي.

وشرح الملا حنفي أشهر شروحها، ومن حواشيه: حاشية مير أبي الفتح وحاشية إسماعيل الكلنبوي وحاشية العطار[1].

- وقد نظم العطار آداب العلامة العضد في أبيات قليلة ليسهل حفظه وفهمه على المبتدئ، وقد اجتهدت في تحقيقه، والتعليق على ما يحتاج إلى الإيضاح والبيان.

وأسأل الله ﷻ أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وخدمة لدينه وللأمة الإسلامية، وأن يدخل السرور على قلب سيدنا محمد ﷺ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحقق



---

(١) انظر: علم آداب البحث والمناظرة (منهج البحث العلمي الإسلامي) للدكتور محمد ذنون يونس الفتحي، ص٢٤، ط. دار الفتح-عمّان ط٢ سنة ٢٠١٨م.



ترجمة المصنف

اسمه ولقبه:

هو الشيخ حسن بن محمد الشهير بالعطَّار الأزهري المصري مولدًا المغربي أصلًا.

نشأته وحياته:

ولد بالقاهرة سنة ١١٨٢هـ، ونشأ بها في ظل أبيه الشيخ «محمد كتن»، ويمتُّ بنسبه إلىٰ أسرة مغربية وفدت إلىٰ مصر، وكان أبوه رقيق الحال «عطَّارًا»، مُلمًا بالعلم كما يدل عليه ما يقوله في بعض كتبه: «ذاكرت بهذا الوالد رحمه الله»، وكان يستصحبه إلىٰ متجره، ويستعين به في صغار شؤونه.

نشأ العلامة العطار حاد الذكاء قوي الفطنة، إلىٰ التعليم هواه، شديد الغيرة والتنافس، إذ يرىٰ أترابه يترددون علىٰ المكاتب، ومن ثم يتسلل إلىٰ الجامع الأزهر مستخفيًا من أبيه، وقد عجب والده إذ رآه يقرأ القرآن في زمن وجيز، فشجعه ذلك علىٰ أن يدع ابنه الذكي الفطن المحب للعلم يختلف إلىٰ العلماء، وينهل من موردهم ما يشاء، فجَدَّ في المثابرة والانتفاع من الفحول أمثال الشيخ «محمد الأمير»، والشيخ «الصبَّان»، والشيخ «عبدالله الشرقاوي»، والشيخ «أحمد العروسي»، والشيخ «أحمد السجاعي» وغيرهم حتىٰ بلغ من العلم والتفوق فيه ما أَهَّلَه للتدريس بالأزهر علىٰ تمكن وجدارة.

ولكن نفسه لم تقنع بهذه الغاية، بل مال إلىٰ التبحر في العلوم، واشتغل بغرائب الفنون، والوقوف علىٰ أسرارها.

ولما اضطربت الفتن بدخول الفرنسيين مصر رحل إلىٰ الصعيد، ومعه جماعة من العلماء، ثم عاد إلىٰ مصر بعد أن استقرت الأمور، وقد أداه حبه الحياة الاجتماعية وميله إلىٰ المخالطة، وما عرف به من خفة الروح، وطيب المعاشرة إلىٰ الاتصال بالفرنسيين العلماء فاستفاد من فنونهم، وأفادهم اللغة العربية وكان يقول: «إن بلادنا لا بد أن تتغير أحوالها ويتجدد بها من المعارف ما ليس فيها»، وكان يتعجب مما وقف عليه من علوم الفرنسيين، ومن كثرة كتبهم وتحريرها وقربها من العقول وسهولة الاستفادة منها.

رحلاته:

ارتحل الشيخ حسن العطار إلىٰ بلاد الشام والحجاز وأدىٰ فريضة الحج، ثم ارتحل إلىٰ بلاد الروم وأقام بها طويلًا، وسكن بلدًا من بلاد الأرنؤوط، وتأهل بها وأعقب، ولكن لم يعش عقبه.

عودته إلى مصر:

ولما عاد إلىٰ مصر تولىٰ تحرير «الوقائع المصرية»، فكان أحد الأزهريين الأدباء الذين نهضوا بها، وكانت له شهرة علمية أدبية، ومكانة أذعن لها معاصروه من العلماء، والأدباء، والأفذاذ.

كان يعقد مجلسًا لقراءة تفسير البيضاوي، فيتوافد الشيوخ عليه تاركين حلق دروسهم، وقد أهَّلته هذه المكانة العلمية والأدبية، وما اتسم به من النبوغ، وما طار من شهرته، وبُعْد صيته أن يكون شيخًا للأزهر بعد وفاة الشيخ «أحمد الدمهوجي الشافعي»، وظل شيخًا للأزهر حتىٰ وفاته سنة ١٢٥٠هـ.

مواهبه:

كان رحمه الله طموحًا محبا للاجتماع والتنقل، ومشاهدة الحضارات المختلفة، وكان معروفًا بالجد والذكاء معًا، حدث عنه معاصره المرحوم الشيخ «محمد شهاب الدين المصري» الشاعر بأنه كان آية في حدة النظر وشدة الذكاء، وأنه ربما استعار منه الكتاب في مجلدين، فلا يلبث عنده الأسبوع، أو الأسبوعين ثم يعيده إليه وقد استوفىٰ قراءته، وكتب في طرره علىٰ كثير من مواضعه، ومما عرف عنه أنه كان يرسم بيده المزاول النهارية.

وقد امتاز الشيخ حسن العطار بقراءته الواسعة العميقة للكتب العربية والمعربة في زمانه، ولم يختص بعلم معين، ولكنه كان حريصًا علىٰ الإفادة من كل علم، وكان يطرز الكتب التي يقرؤها بهوامشه وتعليقاته ويقول في ذلك تلميذه الشيخ «رفاعة الطهطاوي»: «وكان للمرحوم الشيخ حسن العطار شيخ الأزهر مشاركة في كثير من العلوم حتىٰ في العلوم الجغرافية، فقد وجدت بخطه هوامش جليلة علىٰ كتاب «تقويم البلدان» لإسماعيل بن أبي الفداء سلطان حماه المشهور أيضًا بالملك المؤيد، وللشيخ المذكور هوامش أيضًا وجدتها بأكثر التواريخ وعلىٰ طبقات الأطباء وغيرها، وكان يطلع دائمًا علىٰ الكتب المعربة من تواريخ وغيرها، وكان له ولوع شديد بسائر المعارف البشرية، مع غاية الديانة والصيانة، وله بعض تآليف في الطب وغيره زيادة عن تآليفه المشهورة».

آثاره العلمية

ترك لنا العلامة حسن العطار مؤلفات عديدة في شتىٰ الفنون منها:

حاشية شرح قواعد الإعراب، وحاشية علىٰ شرح الأزهرية في النحو، وحاشية علىٰ شرح العصام علىٰ الوضعية للإيجي في علم الوضع، وحاشية علىٰ شرح الشيخ

زكريا علىٰ إيساغوجي، وحاشية علىٰ شرح التهذيب للخبيصي في المنطق، وحاشية علىٰ السمرقندية في البلاغة، وحاشيتان علىٰ الرسالة الولدية للمرعشي المعروف بـ«ساجقلي زاده» في آداب البحث، وحاشية علىٰ جمع الجوامع في أصول الفقه، وحاشيتان علىٰ شرح مقولات السجاعي، وحاشية علىٰ مقولات البليدي، ورسالة في موضوع علم الكلام -وهي موضوع التحقيق-، ورسالة في مسألة «مجعولية الماهيات»، ورسالة في الرد علىٰ الطبائعيين، وشرح منظومة التشريح، وشرح نزهة الشيخ داود في الطب، ورسالة في العمل بالاسطرلاب، وحاشية علىٰ شرح أشكال التأسيس لقاضي زاده في الهندسة[1].

---

(١) مصادر الترجمة: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تصنيف: عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار، ص٤٨٩، تحقيق: محمد بهجة البيطار، ط. دار صادر-بيروت ط٢ سنة ١٩٩٣م، مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية للعلامة رفاعة رافع الطهطاوي، ص٦٨١، تحقيق: محمد عمارة، ط. دار الشروق-القاهرة سنة ٢٠١٠م، الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة (٣/ ١٣٢)، تصنيف: محمد كامل الفقي، ط. المطبعة المنيرية بالأزهر الشريف-القاهرة، بدون تاريخ، حسن العطار، تصنيف: محمد حسن عبد الغني، ص٨٤، ط. دار المعارف- القاهرة ط٢، بدون تاريخ.

اصول التحقيق

اعتمدت في نشرتي لهذه الرسالة علىٰ النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية بعنوان: «رسالة تتعلق بموضوع علم الكلام».

أولها: أما بعد حمد الله والصلاة والسلام علىٰ رسول الله وآله وصحبه ومن والاه، فإن العبد الفقير حسن الشهير بالعطار -أصلح الله باله وحقق آماله- يذكر في هذه الوريقات بعض ما يتعلق بموضوع علم الكلام.

آخرها: تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه بجاه محمد ﷺ.

- وهذه النسخة بخط نسخ وتقع في عشر ورقات، ومسطرتها ٢١ سطرًا.

- ويوجد علىٰ طرة هذه النسخة تملك للشيخ محمد عليش بن الشيخ محمد عليش رحمهما الله

- وهذه النسخة مقابلة علىٰ نسخة المؤلف رحمه الله.

منهج التحقيق

١- نسخ ما ورد في المخطوط مراعيًا في ذلك القواعد الإملائية والنحوية، مع تصحيح ما ورد من وهم من الناسخ بالرجوع إلىٰ الأصول التي اعتمد عليها المؤلف.

٢- وضع عناوين للمسائل الواردة في المخطوط وجعلها بين معقوفين هكذا [ ] لتتميز عن كلام المؤلف.

٣- توضيح ما استغلق من المعاني اللغوية والاصطلاحية الواردة في الكتاب من الكتب المختصة.

٤- ترجمة الأعلام الوارد ذكرها في المخطوط عدا المشاهير.

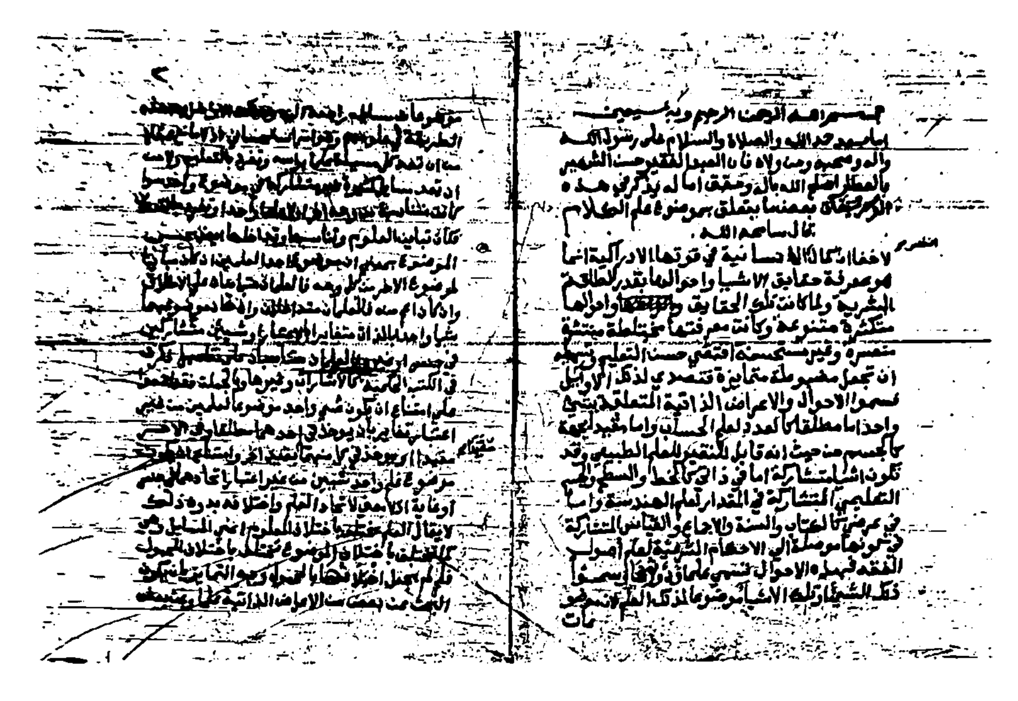
٥- عزو النصوص المنقولة من مصادرها الأصلية التي أشار إليها المؤلف قدر الإمكان، أو من مصادر أخرى حوتها.

٦- التعليق العلمي عند الحاجة إليه.

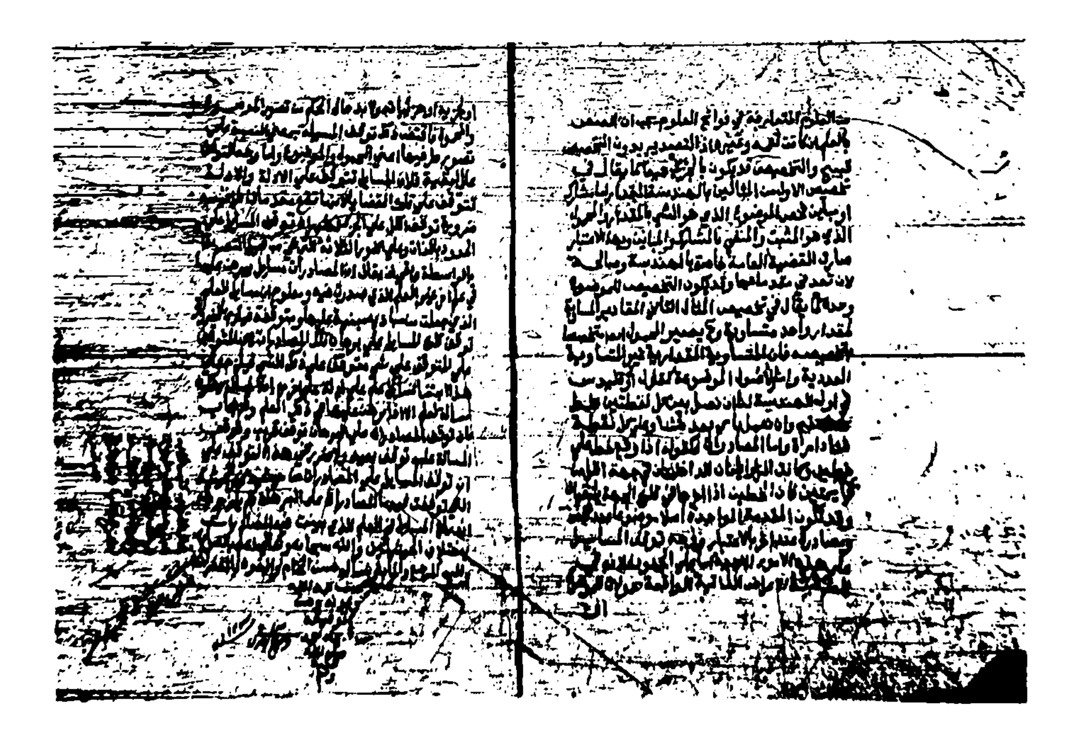


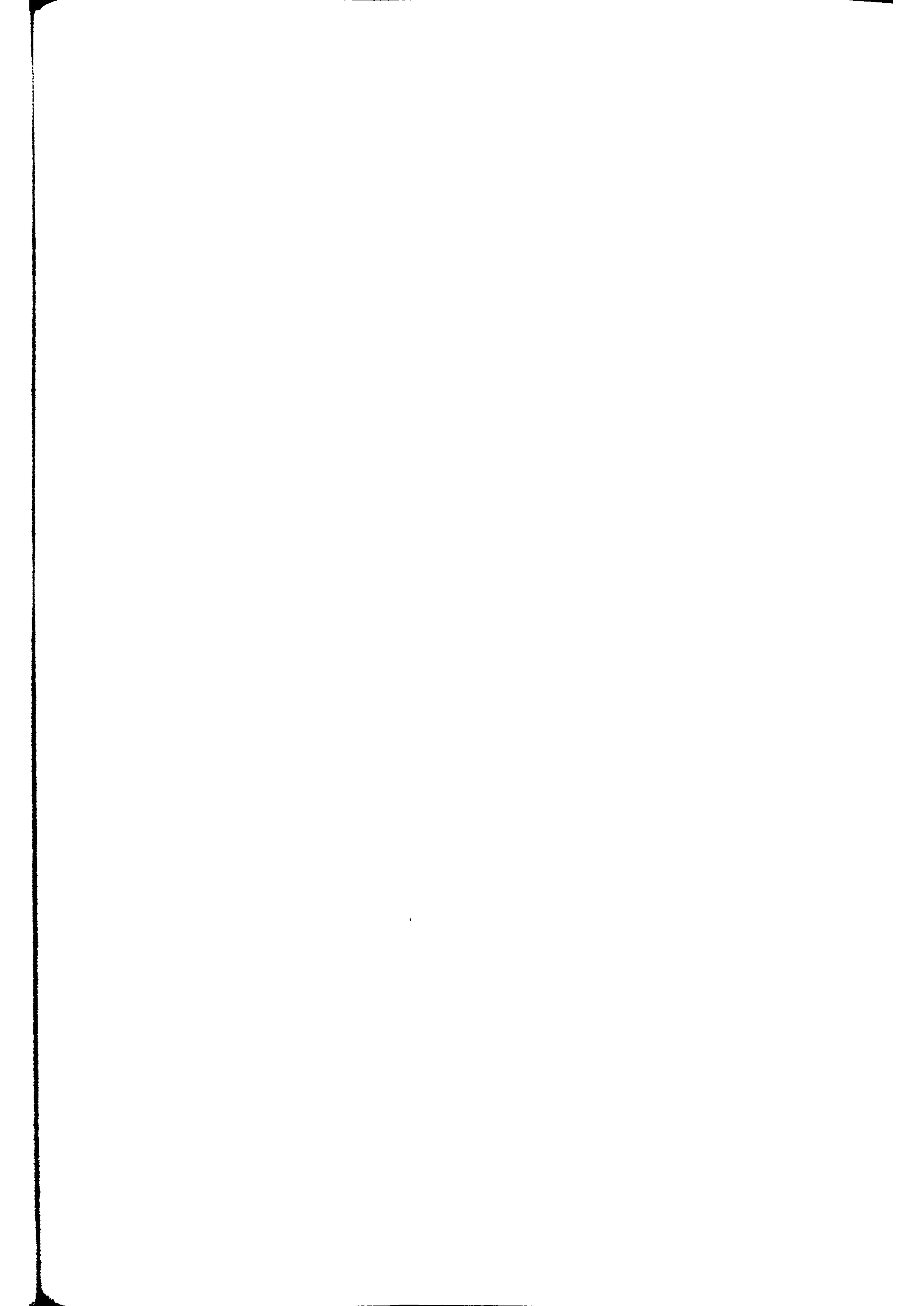
نماذج مصورة من المخطوط

الورقة الأولى من المخطوط



الورقة الأخيرة من المخطوط

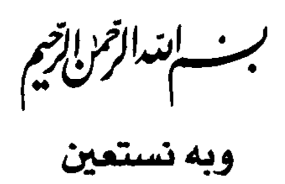




رسالة في مبادئ علم الكلام

النص المحقق

[مقدمة المصنف]



وبه نستعين

أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه، فإن العبد الفقير حسن الشهير بالعطار -أصلح الله باله وحقق آماله- يذكر في هذه الوريقات بعض ما يتعلق بموضوع علم الكلام.

قال سامحه الله: لا خفاء أن كمال النفس الإنسانية في قوتها الإدراكية إنما هو بمعرفة حقائق الأشياء وأحوالها بقدر الطاقة البشرية، ولما كانت تلك الحقائق وأحوالها متكثرة متنوعة، وكانت معرفتها مختلطة منتشرة متعسرة وغير مستحسنة؛ اقتضى حسن التعليم وتسهيله أن تُجعل مضبوطة متمايزة، فتصدى لذلك الأوائل، فسموا الأحوال والأعراض الذاتية(١) المتعلقة بشيء واحد إما مطلقًا كالعدد لعلم الحساب، وإما مقيدًا بجهة كالجسم من حيث إنه قابل للتغير للعلم الطبيعي، وقد تكون أشياء متشاركة إما في ذاتي كالخط والسطح والجسم التعليمي(٢) المتشاركة في المقدار لعلم الهندسة، وإما في

---

(١) العوارض الذاتية: هي التي تلحق الشيء لما هو هو، أي لذاته كالتعجب اللاحق لذات الإنسان، أو تلحق الشيء لجزئه كالحركة والإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة أنه حيوان، أو تلحقه بواسطة أمر خارج عنه مساوٍ له كالضحك العارض للإنسان بواسطة التعجب.

تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية للعلامة قطب الدين الرازي، وبذيله حاشية السيد الشريف، ص٢٣، ط. المكتبة الأزهرية للتراث-القاهرة ط١سنة ٢٠١٣م.

(٢) الجسم التعليمي: هو المقدار المنقسم في الجهات الثلاث الطول والعَرْض والعمق، وإنما سميت

عَرَضي كالكتاب والسنة والإجماع والقياس المتشاركة في كونها موصلة إلىٰ الأحكام الشرعية لعلم أصول الفقه، فهذه الأحوال تسمىٰ علمًا، ودوَّنوها وسموا ذلك الشيء أو تلك الأشياء موضوعًا لذلك العلم؛ لأن / ٢/ أ/ موضوعات مسائله راجعة إليه.

وسلكت الأواخر أيضًا هذه الطريقة في علومهم وهو أمر استحساني؛ إذ لا مانع عقلًا من أن تعد كل مسألة علمًا برأسه وتفرد بالتعليم، ولا من أن تعد مسائل كثيرة غير متشاركة في موضوع واحد سواء كانت متناسبة من وجه آخر أو لا علمًا واحدًا وتفرد بالتدوين[1].

فكان تباين العلوم وتناسبها وتداخلها أيضًا بحسب الموضوع، بمعنىٰ أن موضوع أحد العلمين إن كان مباينًا لموضوع الآخر من كل وجه، فالعلمان متباينان علىٰ الإطلاق، وإن كان أعم منه فالعلمان متداخلان، وإن كان موضوعهما شيئًا واحدًا بالذات متغايرًا بالاعتبار، أو شيئين متشاركين في جنس أو غيره فالعلمان متناسبان علىٰ تفاصيل ذكرت في الكتب الحِكْمية كـ«الإشارات» وغيرها[2].

وبالجملة فقد أجمعوا علىٰ امتناع أن يكون شيءٌ واحد موضوعًا لعلمين من غير اعتبار

العلوم الرياضية بـ«التعاليم» لأن الحكماء كانوا يقدمون علىٰ الاشتغال بالعلم الطبيعي والعلم الإلٰهي الاشتغال بالعلم الرياضي.

انظر: حاشية العلامة العطار الصغرىٰ علىٰ شرح مقولات السجاعي، وبذيله حاشية الشيخ محمد حسنين العدوي، ص٣٢، ط. المطبعة العامرة العثمانية-القاهرة سنة ١٣١٣هـ.

(١) هذا الكلام نقله المصنف من شرح السيد علىٰ المواقف وحاشية الجلبي.

انظر: المواقف لعضد الملة والدين الإيجي بشرح السيد الشريف الجرجاني، ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي (١/ ٤٤)، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، ط. دار الكتب العلمية-بيروت ط١ سنة ١٩٩٨م.

(٢) انظر: الإشارات والتنبيهات للشيخ الرئيس ابن سينا بشرح العلامة نصير الدين الطوسي (١/ ٤٧٩)، تحقيق: سليمان دنيا، ط. دار المعارف-القاهرة ط٣، بدون تاريخ.

تغاير، بأن يؤخذ في أحدهما مطلقًا وفي الآخر مقيدًا، أو يؤخذ في كل منهما مُقَيَّدًا بقيد آخر، وامتناع أن يكون موضوع علم واحد شيئين من غير اعتبار اتحادهما في جنس أو غاية؛ إذ لا معنىٰ لاتحاد العلم واختلافه بدون ذلك[1].

لا يقال: العلم يختلف باختلاف المعلوم أعني المسائل، وهي كما تختلف باختلاف الموضوع تختلف باختلاف المحمول فَلِمَ لَمْ يجعل اختلافها بالمحمول وجه التمايز بأن يكون البحث عن بعض من الأعراض الذاتية علمًا وعن بعض / ٢/ ب/ آخر علمًا آخر مع اتحاد الموضوع.

علىٰ أن هذا أقرب بناءً علىٰ كون الموضوع بمنزلة المادة وهي مأخذ للجنس، والأعراض الذاتية بمنزلة الصورة، وهي مأخذ للفصل الذي به كمال التمييز.

لأنَّا نقول: لا ينضبط حينئذ أمر الاتحاد والاختلاف، ويكون كل علم علومًا جمة ضرورة اشتماله علىٰ أنواع جمة من الأعراض الذاتية.

مثلًا يكون الحساب علومًا متعددة بتعدد محمولات المسائل مثل الزوج والفرد وزوج الزوج وزوج الفرد إلىٰ غير ذلك، وكذا سائر العلوم.

---

(١) وقد يكون موضوع العلمين واحدًا، وقد يكون أحدهما أخص من الآخر كما هو كذلك في موضوعي علم الكلام وعلم الفقه، فإن موضوع علم الكلام هو المعلوم من حيث يثبت له ما هو عقيدة دينية أو ما يتوقف عليه ذلك، وهذا الموضوع عام يندرج تحته موضوعات العلوم كلها من فلسفة وفقه وغير ذلك، والذي ميَّز موضوع علم الكلام هو الحيثية كما أن موضوع كل علم يمتاز عن موضوع العلم الآخر بالحيثية التي يبحث عنها في ذلك العلم.
وقد يكون موضوع العلمين والعلوم واحدًا ويمتاز موضوع كل علم منها بالحيثية المذكورة كموضوع النحو والمعاني والبيان، فإن موضوعها اللفظ العربي، ويمكن التمايز بالحيثية كما هو مقرر في محله.
البدر الساطع علىٰ جمع الجوامع للشيخ محمد بخيت المطيعي، ص٥٦، ط. دار الكتبي-القاهرة ط١ سنة ٢٠٠٨م.

وأيضًا مبنى الاتحاد والاختلاف وما يتبعه من التباين والتناسب والتداخل يجب أن يكون أمرًا معينًا بينًا أو مبينًا، وذلك هو الموضوع؛ إذ لا ضبط للأعراض الذاتية ولا حصر، بل لكل أحد أن يثبت ما استطاع، وإنما يتبين تحققها في العلم نفسه، ولهذا كان حدودها في صدر العلم حدودًا اسمية ربما تصير بعد إثباتها حدودًا حقيقية، بخلاف حدود الموضوع وأجزائه، فإنها حقيقية.

وأما حديث المادة والصورة فكاذب؛ لأن كلًّا من الموضوع والمحمول جزءٌ مادي من القضية، وإنما الصوري هو الحكم[1].

ثم لا خفاء أن لزوم هذه الأمور إنما هو في الصناعات النظرية البرهانية، وأما في غيرها فقد يظهر كما في الفقه والأصول، وقد لا يظهر إلا بتكلف كما في بعض الأدبيات؛ إذ ربما تكون الصناعة عبارة عن عدة أوضاع واصطلاحات وتنبيهات /٣/أ/ متعلقة بأمر واحد من غير أن يكون هناك إثبات أعراض ذاتية لموضوع بأدلة مبنية على مقدمات[2].

فإن موضوع العروض والقوافي مثلًا هو الشعر، لكن لا تثبت أعراضه له بالأدلة، وأما متن اللغة ففي إثبات الموضوع له تكلف، ثم لا تثبت أعراضه على تقديره بأدلة بل تنقل فيه المسائل.

ثم إن التصديق [بهلية][3] ذات الموضوع كالعدد في الحساب جزءٌ من العلم، وتصوره

(١) هذا الكلام نقله المصنف من العلامة التفتازاني.

انظر: شرح المقاصد للعلامة سعد الدين التفتازاني (١/ ١٦٩)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط. المكتبة الأزهرية للتراث ط١ سنة ٢٠١٣م.

(٢) شرح المقاصد (١/ ١٧١).

(٣) في الأصل [بهذية] وما أثبته الصواب وهو المذكور في شرح المقاصد (١/ ١٧٣) و«هل» موضوعة لطلب التصديق، فإن كان السؤال بها عن ثبوت الوجود لشيء أو عدم ثبوته فتسمى «الهلية البسيطة»، وإن كان السؤال بها عن شيء بعد الفراغ من أصل وجوده تسمى بـ«الهلية المركبة».

من المبادئ، والتصديق بموضوعيته من المقدمات.

وأما تصور مفهوم الموضوع الذي هو من المباحث المنطقية فهو ما يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية، أي الأمور التي تلحقه لذاته كإدراك الأمور الغريبة للإنسان بواسطة أنه إنسان، أو تلحقه بواسطة أمر مساوٍ كالتعجب للإنسان بواسطة إدراك الأمور الغريبة، أو لأمرٍ أعم داخل فيه كالحركة بواسطة أنه حيوان، سميت ذاتية لاستنادها إلىٰ ذات المعروض، أما العارض للذات فظاهر، وأما العارض للجزء فلأن الجزء داخل في الذات، والمستند إلىٰ ما في الذات مستند إلىٰ الذات في الجملة، وأما العارض للأمر المساوي فلأن المساوي يكون مستندًا إلىٰ ذات المعروض، والعارض مستندًا إلىٰ المساوي، والمستند إلىٰ المستند لشيء مستند لذلك الشيء، فيكون العارض أيضًا مستند إلىٰ الذات.

قال السيد في حواشي الشمسية: وجعل اللاحقة بواسطة الجزء الأعم من الأعراض الذاتية / ٣/ ب/ التي يبحث عنها في العلم طريقة المتأخرين، وهي غير صحيحة، والحق أن الأعراض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته، أو المساوي سواء كان جزءًا له أو خارجًا عنه[1]. انتهىٰ

واحترزنا بالذاتية عن الأعراض الغريبة، وهي ثلاثة أقسام أيضًا: ما يلحق الشيء بواسطة أنه أعم خارج كالحركة للناطق بواسطة أنه حيوان، أو أخص كالنطق للحيوان بواسطة أنه إنسان، أو مباين كالحرارة للماء بواسطة النار.

ولا يقع البحث عنها في العلم[2].

---

(١) حاشية السيد الشريف علىٰ شرح القطب علىٰ الرسالة الشمسية، ص٢٣.

(٢) وذلك لأن المقصود في العلوم بيان أحوال موضوعها، والأعراض الذاتية لشيء أحوال له في الحقيقة، وأما الأعراض الغريبة فهي في الحقيقة أحوال لأشياء أُخَر هي بالقياس إليها أعراض ذاتية، فيجب أن يبحث عنها في العلوم الباحثة عن أحوال تلك الأشياء.

وبيانه أن العلوم قد تكون مترتبة، كما إذا أخذنا الموجود مطلقًا، وبحثنا عن أحواله العارضة له من حيث إنه موجود وهو العلم الإلٰهي، ثم أخذنا قسمًا من الموجودات ـ أعني الجسم الطبيعي ـ وبحثنا عن الأحوال العارضة له من حيث الحركة والسكون وهو العلم الطبيعي، ثم أخذنا قسمًا من الجسم الطبيعي ـ أعني الإنسان ـ وبحثنا عن الأحوال العارضة له من جهة الصحة والمرض وهو علم الطب.

فالعلم الإلٰهي العلم الأعلىٰ، والطبيعي الأوسط، والطب هو العلم الأدنىٰ، فلو بحثنا في العلم عن الأعراض الغريبة لوجب البحث في علم الطب مثلًا عن الأحوال العارضة للجسم من حيث إنه موجود أو من حيث إنه متغير، فتكون المسائل الطبيعية والإلٰهية مبحوثًا عنها في علم الطب فلا يتميز العلم الأعلىٰ من الأدنىٰ ويختلط العلمان.

هذا إن كان البحث عن الأعراض العارضة للأمر الأعم، وأما الأعراض /٤/أ/ العارضة للأمر الأخص، فلأنه لو بحث في العلم الإلٰهي عن الأحوال العارضة للموجود من حيث إنه إنسان لكان جميع المسائل الطبيعية والطبية مبحوثًا عنها في العلم الإلٰهي، فلا يتميز العلم الأعلىٰ عن الأدنىٰ بل يختلطان.

وأما الأحوال العارضة للموضوع لأمر مباين فلأنه لو بحث في العلم عن الأحوال العارضة للموضوع بواسطة المباين لكان مسائل العلم المباين مبحوثًا عنها في مُبَايِنِهِ فتختلط العلوم المتباينة.

ومعنىٰ البحث عن الأعراض الذاتية أن تنسب تلك الأعراض لنفس الموضوع أو لأنواعه أو لأعراضه الذاتية، أو لأنواعها، أو أعراض أنواعها.

مثلًا الحركة بالقياس إلىٰ الأبيض عَرَض غريب، وبالقياس إلىٰ الجسم عَرَض ذاتي، فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم، وقِس عليها ما عداها.

المرجع السابق، ص٢٤.

فإن قلت: إذا كان البحث إثبات هذه الأعراض كانت غير محتاجة لدليل؛ لأن العرض الذاتي هو الذي لا يكون في ثبوته للمعروض واسطة في الواقع.

فالجواب أنه فرق بين الواسطة في الإثبات والواسطة في الثبوت، والمحتاج للدليل الأول.

وفي «الشفاء» لابن سينا ما يفيد أن العرض الذاتي قد يكون أخص، فإنه قال في تقسيم العرض الذاتي: وقد يكون أخص منه مطلقًا، كالزوج للعدد[1].



(١) الشفاء للشيخ الرئيس الحسين بن علي (ابن سينا)، (٣/ ١٥٦)، تقديم: إبراهيم مدكور، تحقيق: نخبة من العلماء، ط. مكتبة سماحة آية الله العظمیٰ المرعشي النجفي الكبرىٰ-قُم ط٢ سنة ٢٠١٢م.
ونص كلامه في «النجاة» عندما تكلم عن موضوعات العلوم: «ولكل منها أعراض ذاتية تخصه مثل المنطق والأصم للمقادير، ومثل الشكل لها، ومثل الزوج والفرد للعدد .... إلخ».
النجاة للشيخ الرئيس الحسين بن علي (ابن سينا)، ص١٠٧، تحقيق: ماجد فخري، ط. دار الآفاق الجديدة-بيروت ط١ سنة ١٩٨٥م.

[موضوع علم الكلام]

[القول الأول]

وإذا تمهد هذا فنقول: اختلف في موضوع علم الكلام.

- فقيل: إن موضوعه ماهيات الممكنات من حيث دلالتها علىٰ وجوب وجود موجدها وصفاته وأفعاله.

وأورد عليه أمران:

- الأول أن ما يرجع إلىٰ أحوال الذات العلية من الصفات الثبوتية والسلبية وهو /٤/ ب/ جُلُّ مباحث الفن لا يكون من مسائل الكلام؛ لأن الذات العلية ليست داخلة في الموضوع، واللازم باطل.

- الثاني أن ماهيات الممكنات إن كانت موضوعة علىٰ هذا القول من حيث دلالتها علىٰ ما ذكر، وذلك فرع إمكانها، فالموضوع إذن هو الممكنات من حيث تلك الدلالة، وحينئذ وجود الممكنات من حيث هي ممكنات إما بيِّنًا بنفسه أو مُبَيَّن في علم آخر، وكلاهما باطل.

- أما أولًا فلأن ثبوت الإمكان للعوالم ليس بديهيًا، وأما ثانيًا فلأن ذلك إنما بُيِّنَ في هذا العلم لا في علم آخر.

- وقد يجاب عن هذا الثاني بمنع الإمكان ملاحظًا في الموضوعية، بل هو من المسائل ومبدأ لغيره، فتكون بعض المسائل مبادئًا لمسائل أخرىٰ.

وهذا معنىٰ ما قال المحقق جلال الدين الدواني[1]: يمكن أن يقال المبادئ الغير البيِّنة

---

(١) محمد بن أسعد الملقب جلال الدين الدواني -نسبة إلىٰ دوان وهي قرية من قرىٰ كازرون- الشافعي،

لا يجب أن تكون مسائل من علم ما؛ إذ يمكن أن لا تكون مسائل العلم بينة، بل قضايا منفردة بُيِّنت في ذلك الفن[1]. انتهىٰ

أو أنه مُسَلَّم في هذا العلم مُبيَّنٌ في العلم الإلٰهي.

فإن قيل: الإمكان المُبيَّن في العلم الإلٰهي خلاف الإمكان عند المتكلمين؛ لمجامعة ذلك للقديم دون هذا.

قلنا: الإمكان الذاتي متفق عليه، والخلاف إنما هو في وجه الاستفادة من الغير إما بالتعليل أو بالاختيار، ولذلك صح الوصف بالقدم عندهم دوننا.

[القول الثاني]

– وقيل: موضوعه المعلوم من حيث يتعلق به إثبات العقائد الدينية تعلقًا قريبًا أو بعيدًا[2].

عالم العجم بأرض فارس وإمام المعقولات وصاحب المصنفات، فاق في جميع العلوم لاسيما العقلية وأخذ عنه أهل تلك النواحي، وارتحل إليه أهل الروم وخراسان وما وراء النهر، وله شهرة كبيرة وصيت عظيم، وتكاثر تلامذته وكان من أدبهم أنه إذا تكلم نكسوا رؤوسهم تأدبًا ولم يتكلم أحد منهم بشيء، وولاه سلطان تلك الديار القضاء بها وله مصنفات كثيرة مقبولة منها: حواشيه علىٰ شرح التجريد للقوشجي، وشرح التهذيب، وشرح العقائد العضدية، وله فصاحة زائدة وبلاغة وتواضع، مات سنة ٩٠٨ هـ.

ينظر ترجمته في: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (٢/ ١٣٠)، ط. دار المعرفة- بيروت، بدون تاريخ، الأعلام لخير الدين بن محمود الزركلي(٦/ ٣٦)، ط. دار العلم للملايين-بيروت ط٥ سنة ٢٠٠٢م.

(١) شرح خطبة طوالع الأنوار للعلامة جلال الدين الدواني، ورقة (٥٢)، مخطوط محفوظ بمكتبة جامعة برنستون.

(٢) وهو ما اختاره العلامة العضد.

وذلك لأن مسائل / ٥/ أ/ هذا العلم إما عقائد دينية، كإثبات القِدَم وغيره، وإثبات الحدوث وصحة الإعادة للأجسام، وإما قضايا تتوقف عليها تلك العقائد كتركب الأجسام من الجواهر الفردة[1]، وجواز الخلاء[2]، ....

انظر: شرح المواقف (١/ ٤٥)

(١) الأصل عند المتكلمين أن الأجسام كلها متماثلة في الحقيقة، وإنما الاختلاف بالعوارض.
ومبنىٰ هذا الأصل عند المتكلمين علىٰ أن أجزاء الجسم ليست إلا الجواهر الفردة، وأنها متماثلة ولا يتصور فيها اختلاف حقيقة.
والجوهر الفرد هو الجزء الذي لا يتجزأ، وهو أمر ثابت عند المتكلمين، وذلك لأنَّا لو جزأنا المادة إلىٰ أجزاء، فلا بُدَّ أن نصل إلىٰ أجزاء لا يمكن تجزئتها لا فعلًا ولا وهمًا ولا فرضًا.
وعند الفلاسفة لا وجود للجزء الذي لا يتجزأ، ولكل من القولين أدلة ومناقشات مبسوطة في مواضعها.
انظر: حاشية العطار الصغرىٰ علىٰ شرح مقولات السجاعي، ص٢٥، الشرح الجديد علىٰ جمع الجوامع للشيخ عبد الكريم الدَّبَّان، ص٧٥٢، تحقيق: صلاح ساير فرحان العبيدي، ط. مكتبة أمير-كركوك، دار ابن حزم-بيروت ط٢ سنة ٢٠١٨م.

(٢) نقل العطار عن السيد الشريف في حاشية شرح التجريد قوله: الخلاء المكان الخالي عما يشغله، فإن كان المكان بُعْدًا مجردًا موجودًا فخلوه أن لا ينطبق عليه بعد متمكن فيه، وإذا انطبق عليه كان ملاء لا خلاء، وكذا الحال إن كان المكان بُعْدا موهومًا إلا أن الانطباق هٰهنا يكون وهميًا، وإن كان سطحًا فخلوه أن لا يكون في داخل ذلك السطح متمكن، فإن كان في داخله ما يملؤه كان ملاء لا خلاء.
وبالجملة: إن الخلاء هو المكان الخالي عن الممكن فالقائلون بالسطح لم يجوزوا أن يكون داخله خاليًا عما يتمكن فيه وإلا لكان المعدوم محصورًا فيما بين أطرافه قابلًا للانقسام وإنه محال، بل ذهبوا إلىٰ أن سطوح الأجسام متلاقية متلازمة، وأما القائلون بالبُعْد الموجود فقد جَوَّزَ بعضهم خلوه عن الشاغل وكذا جَوَّزه القائلون بالبعد الموهوم.
وعرف الخلاء علىٰ مذهبهم بكون الجسمين بحيث يتلاقيان ولا يكون بينهما ما يلاقيهما أصلًا، فالخلاء عندهم نفي محض محصور فيما بين الأجسام فيكون باطلًا لما تقدم من لزوم كون المعدوم محصورًا منقسما، وأما الخلاء بمعنىٰ النفي المحض فيما وراء الأجسام فلا خلاف فيه ولا انحصار هناك ولا امتياز أصلًا إلا بحسب الوهم في غير المحسوس، وحكمه فيه غير مقبول فلا يتصور هناك

وكانتفاء الحال(١)، وعدم تمايز المعدومات المحتاج إليها في اعتقاد كون صفاته تعالىٰ متعددة موجودة في ذاته.

والشامل لموضوعات هذه المسائل هو المعلوم المتناول للموجود والمعدوم والحال، فإن حكم علىٰ المعلوم بما هو من العقائد الدينية تعلق به إثباتها تعلقًا قريبًا، وإن حكم عليه بما هو وسيلة إليها تعلق به إثباتها تعلقًا بعيدًا، وللبعد مراتب متفاوتة(٢).

[القول الثالث]

وقيل: موضوعه ذات الله؛ إذ يبحث فيه عن صفاته تعالىٰ وعن أفعاله(٣).

حركة يستدل بها علىٰ استمالته اهـ.

قال العطار: وفهم منه أن القائل بالخلاء جميع من يقول بالبُعْد الموهوم وهم المتكلمون وبعض من القائلين بالبعد الموجود وصرح بذلك الأصفهاني في «شرح الطوالع» أيضًا قال: فعلىٰ المذهبين يعني مذهب المتكلمين ومذهب أفلاطون المكان عبارة عن الخلاء، لكن الخلاء علىٰ مذهب أفلاطون أمر موجود وعلىٰ مذهب المتكلمين أمر عدمي. اهـ

قال الشيخ عبد الكريم الدَّبَّان: والمتأخرون من علماء الطبيعة وجدوا أن الصوت مثلًا لا ينتقل إلا في وسط مادي كالماء والهواء، فقاسوا عليه النور الذي يصلنا بالأجرام السماوية مثلًا فقالوا: لا بُدَّ من وسط مادي بيننا وبين تلك الأجرام، وسموا هذا الوسط بالأثير، لكن جاء من فَنَّدَ هذا القول ونفىٰ ما يُسمَّىٰ بالأثير، وهذا يؤيد القائلين بالخلاء.

انظر: حاشية العطار علىٰ شرح الجلال المحلي علىٰ جمع الجوامع (٢/ ٥٠٤) ، ط. دار الفكر-بيروت، بدون تاريخ، الشرح الجديد علىٰ جمع الجوامع، ص٧٥٦.

(١) قال المصنف في حواشيه علىٰ جمع الجوامع: الحال: هي صفة قائمة بموجود ليست موجودة ولا معدومة، وجمهور المتكلمين علىٰ نفيها.

حاشية العطار علىٰ شرح الجلال المحلي علىٰ جمع الجوامع (٢/ ٤٩٨).

(٢) شرح المواقف (١/ ٤٥، ٤٦).

(٣) وهو مختار القاضي سراج الدين الأرموي قال: وأما الموجود الخاص وهو الإله سبحانه وتعالىٰ فهو

ونظر فيه من وجهين:

الأول أنه يبحث فيه عن غيرها كالجواهر والأعراض كقولهم الجوهران لا يتداخلان[1]، والعَرَض لا ينتقل[2]، ومعلوم أن البحث عنها من هذه الحيثية لا يكون بحثًا عن ذاته تعالىٰ، فلا يقال إنه يبحث عنها من حيث هي مستندة إليه فيمكن أن تندرج

موضوع علم الكلام المسمّىٰ بأصول الدين؛ فإنه يبحث فيه عن صفاته وأفعاله الخاصة به سبحانه وتعالىٰ.
وقد رده العضد ووافقه السيد بما نقله المصنف من قوله: «ونظر فيه من وجهين ..... إلخ».
انظر: الرسالة الغرَّاء في الفرق بين نوعي العلم الإلٰهي والكلام للقاضي سراج الدين الأرموي، ص٧٥، تحقيق: محمد أكرم أبو غوش، ط. دار النور المبين-عَمَّان ط١ سنة ٢٠١٣م، شرح المواقف (١/ ٤٩).

(١) قال السيد: الجواهر يمتنع عليها التداخل أي دخول بعضها في حيِّز بعض آخر بحيث يتحدان في المكان والوضع ومقدار الحجم، وهذا الامتناع ليس معللًا بالتحيز كما ذهب إليه المعتزلة من أن الحيِّز له باعتبار وجود أحد الجوهرين فيه كون مضاد لكونه باعتبار وجود الآخر فيه، بل هو لذاتها بالضرورة البديهية؛ إذ لو جاز ذلك أي تداخل الجواهر لجاز أن يكون هذا الجسم المعين أجسامًا كثيرة متداخلة، وجاز أن يكون الذراع الواحد من الكرباس مثلًا ألف ذراع، بل جاز تداخل العالم كله في حيز خردلة واحدة، وجاز أيضا أن ينفصل عنها عوالم متعددة مع بقائها علىٰ هيئتها، وصريح العقل ببداهته يأباه وقد اتفق العقلاء علىٰ امتناع التداخل.
شرح المواقف (٧/ ٢٣٩).

(٢) الأعراض لا تنتقل من محل إلىٰ محل لأن الانتقال حركة في الأين وهو من خواص الأجسام.
فإن قلت: نحن نحسُّ بحرارة النار، ونشم رائحة المسك، ونسمع الصوت علىٰ بعد من الجميع، فكيف هذا مع أن الحرارة قائمة بالنار والرائحة بالمسك والصوت بالهواء الذي وقع فيه التموج.
قلت: أجاب عن ذلك في «شرح المقاصد» بجوابين:
- الأول علىٰ مصطلح أهل الكلام، وهو أن الله يخلق كيفية مماثلة تلك الحرارة أو الرائحة أو الصوت في الهواء لمجاور الشخص الذي وقع له الإحساس بتلك الكيفية.
- الثاني علىٰ مصطلح الحكماء أنه يحدث في الهواء المجاور لذلك الشخص كيفية بطريق التعليل، فتكون النار مثلًا أثرت في المجاور حرارة بطريق التعليل وقبول المادة أي الجسم الحامل لتلك الكيفية وهو الهواء. حاشية العطار علىٰ شرح المقولات، ص١٧.

في البحث عنه تعالىٰ.

فإن قلت: البحث عما ذكر ليس من المسائل، بل من المبادئ.

فالجواب أنها ليست من الأمور البَيِّنَة بنفسها، وحينئذ لا بد من بيانها في علم آخر، فإن أُثبتت في هذا العلم فهي من مسائله، أو في علم آخر كان ثَمَّة علم أعلىٰ منه شرعي، وهو باطل باتفاق.

وإنما قيدنا العلم بالشرعي؛ لأنه لا يجوز /٥/ ب/ أن تبين مبادئ هذا العلم في علم أعلىٰ غير شرعي؛ لأنه يلزم عليه احتياج رئيس العلوم الشرعية علىٰ الإطلاق إلىٰ علم أعلىٰ غير شرعي.

وقد يجاب بأن مبادئ العلم الأعلىٰ قد تُبَيَّن -وإن كان علىٰ قلة- في العلم الأدنىٰ كإثبات الهيولىٰ[1]، فإنه من مسائل العلم الإلهي الباحث عن أحوال الموجودات، وقد توقف علىٰ إبطال الجزء الذي لا يتجزأ وهو من العلم الطبيعي الباحث عن أحوال الجسم من حيث التغير.

الثاني أن موضوع العلم لا يُبَيَّن في ذلك العلم وجوده، وذلك لأن المطلوب في العلم إثبات الأعراض الذاتية لموضوعه، ولا شك أنه متوقف علىٰ وجود الموضوع، فلا يكون وجوده عرضًا ذاتيًا مُبَيَّنًا فيه، وإلا لزم توقفه علىٰ نفسه، فيلزم إذا كان الموضوع ذاته تعالىٰ إما كون إثبات الصانع بَيِّنًا بنفسه فلا يحتاج لبيان أصلًا، أو كونه مُبَيَّنًا في علم أعلىٰ،

---

(١) الهيولىٰ: لفظ يوناني بمعنىٰ الأصل والمادة، وفي الاصطلاح: جوهر في الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال، محل للصورتين الجسمية والنوعية.

التعريفات للسيد الشريف الجرجاني، ص٣٤٢، تحقيق وزيادة: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط. دار النفائس-بيروت ط٣ سنة ٢٠١٢م.

والقسمان باطلان.

أما بطلان الأول فمما لا ينبغي أن يشك فيه(١).

وأما بطلان الثاني فقد خالف فيه الأرموي(٢) حيث جَوَّزَ أن تكون ذاته تعالىٰ مُسَلَّمُ الإنيَّة في الكلام مُبَيَّنًا في العلم الإلٰهي الباحث عن أحوال الموجود بما هو موجود المنقسم إلىٰ الواجب وغيره(٣).

(١) قال عبد الحكيم: هذا بالنظر إلىٰ طور العقل، وأما عند أرباب المكاشفات فوجوده تعالىٰ بديهي حتىٰ قيل إن خفاءه لكمال ظهوره إذ لا ضد له، وسئل الجنيد عن الدليل علىٰ وجوده تعالىٰ فقال: أغنىٰ الصباح عن المصباح.
ولعل الحق هذا فإن وجوده تعالىٰ في سلسلة الممكنات كوجود الواحد في مراتب الأعداد، ووجود المضيء بالذات في الأمور المستضيئة بالغير، ووجود القائم بالذات في الأمور الغير القائمة بذاتها بديهي، والدلائل التي أوردوها أخفىٰ من هذا المطلوب.
حاشية السيالكوتي علىٰ شرح المواقف (١/ ٥٢).

(٢) القاضي سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي عالم بالمنطق والحكمة والكلام والأصول، له من التصانيف «مطالع الأنوار»، «شرح الإشارات»، «لباب الأربعين»، «التحصيل».
ولد في سنة (٥٩٤هـ)، وقرأ بالموصل علىٰ الكمال بن يونس، وولي القضاء بقونية، وتوفي بها سنة (٦٨٢هـ).

انظر ترجمته في: التحفة البهية في طبقات الشافعية للشيخ عبد الله الشرقاوي، ص٢٧٤، ط. كشيدة للنشر والتوزيع-القاهرة ط١ سنة ٢٠١٥م، الأعلام للزركلي (٧/ ١٦٦).

(٣) فقد ذكر الأرموي بعد أن قرر أن موضوع العلم الإلٰهي الموجود بما هو موجود، وليس موضوعه الوجود الخاص قال: وقد عرفت في غير هذا الموضع غير مرة أن موضوع كل علم ما يُبحث فيه عن لواحقه الخاصة به، فيكون هذا الموجود الخاص [أي الإله سبحانه وتعالىٰ] موضوعًا في علم الكلام، وهذا الموضوع الخاص إنما يُبحث عن إنِّيَّته، ووجوده في العلم الإلٰهي الذي يبحث فيه عن الموجود بما هو موجود ليكون مُسلَّم الإنيَّة والوجود في هذا العلم؛ فإن موضوع العلم لا يكون مطلوبًا فيه، فإنه لا يبحث عن إنِّيَّة الموضوع، بل عما يلحقه من الأمور الخاصة به.

ورده السيد في «شرح المواقف» بأن إثباته تعالىٰ هو المقصود الأعلىٰ في علم الكلام.

وأيضًا كيف يجوز أن يكون أعلىٰ العلوم الشرعية أدنىٰ من علم / ٦/ أ/ غير شرعي[1].

وأجاب الدواني بأن التوقف علىٰ الوجود إنما هو في إثبات ما سوىٰ الوجود، وأما إثبات الوجود فلا توقف له[2].

[القول الرابع]

وقيل: موضوعه الموجود بما هو موجود، أي من حيث هو غير مقيد بشيء.

ويمتاز عن الإلٰهي باعتبار أن البحث فيه علىٰ قانون الإسلام بخلاف البحث في الإلٰهي فإنه علىٰ قانون عقولهم[3].

فإذن إنِّيَّة واجب الوجود ووجوده لا يكون مطلوبًا في هذا العلم، بل مُسَلَّمًا فيه.

الرسالة الغراء للأرموي، ص٧٥

(١) انظر: شرح المواقف (١/ ٥٢).

(٢) شرح الدواني علىٰ خطبة الطوالع، ورقة (٥١).

(٣) نسبه التفتازاني إلىٰ المتقدمين من علم الكلام ومنهم حجة الإسلام الغزالي قال في «شرح المقاصد»: فالمتقدمون من علماء الكلام جعلوا موضوعه الموجود بما هو موجود لرجوع مباحثه إليه علىٰ ما قال الإمام حجة الإسلام: إن المتكلم ينظر في أعم الأشياء وهو الموجود فيقسمه إلىٰ قديم ومحدث، والمحدث إلىٰ جوهر وعرض، والعرض إلىٰ ما يشترط فيه الحياة كالعلم والقدرة وإلىٰ ما لا يشترط كاللون والطعم، ويقسم الجوهر إلىٰ الحيوان والنبات والجماد ويبين أن اختلافها بالأنواع أو بالأعراض، وينظر في القديم فيتبين أنه لا يتكثر ولا يتركب وأنه يتميز عن المحدث بصفات تجب له، وأمور تمتنع عليه، وأحكام تجوز في حقه من غير وجوب أو امتناع، ويبين أن أصل الفعل جائز عليه، وأن العالم فعله الجائز فيفتقر بجوازه إلىٰ محدث، وأنه قادر علىٰ بعث الرسل وعلىٰ تعريف صدقهم بالمعجزات وأن هذا واقع، وحينئذ ينتهي تصرف العقل ويأخذ في التلقي من النبي ﷺ الثابت عند صدقه ومقبول ما يقوله في الله تعالىٰ وفي أمر المبدأ والمعاد. شرح المقاصد (١/ ١٧٦).

وفيه نظر من وجهين:

- الأول أنه قد يبحث فيه عن المعدوم والحال وعن أحوال أمور لا باعتبار أنها موجودة في الخارج كالنظر والدليل.

فإن قلت: ما ذكر موجود بالوجود الذهني.

فالجواب أن المتكلمين لا يقولون به(١).

قال الدواني: ولك أن تقول البحث عن غير الموجود إما علىٰ سبيل الاستطراد وتكميل الفن بما ليس منه لنفع له في مقاصده كالبحث عن المعدوم، فإن الغرض منه توضيح حال الموجود؛ إذ بضدها تتميز الأشياء، وإما راجع إلىٰ البحث عن أحوال الموجود كالبحث عن الحال، فإن الغرض منه تعرف حال الموجود هل بينه وبين المعدوم واسطة أم لا(٢).

- الثاني المراد بقانون الإسلام ما هو الحق من المسائل الكلامية؛ لأن المسائل الباطلة خارجة عن قانون الإسلام قطعًا، فإن أريد هذه المسائل الحقَّة فقط يرد عليه أن هذا القدر لا يميز علم الكلام عن غيره، فإن كلًّا من صاحبيِّ المسائل الحقَّة والباطلة يدعي أن

---

(١) مذهب الفلاسفة وهو مختار جمع من متأخري المتكلمين أن لكل شيء وجوديين وجودًا خارجيًا وهو وجود أصيل وقوي، ووجودًا ذهنيًا هو صورة للوجود الأصلي، بمعنىٰ أن الوجود الذهني يشبه وجود الظل، ويقال له الوجود الظِّلي.

ومذهب جمهور المتكلمين إنكار أن يكون للماهية تحقق ووجود لدىٰ الذهن في مقابل الوجود الخارجي؛ بل يقولون إن التصور ليس غير إضافة بين الذهن وبين الشيء المتصور.

ولكل الفريقين أدلة تطلب من المطولات.

انظر: إشكالية الوجود الذهني وأثره في المعرفة للدكتور عباس محمد حسن سليمان، ص١٤٨، ١٥٢، (مطبوع مع أبحاث أخرىٰ بعنوان «دراسات في الفلسفة الإسلامية»)، ط. دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية سنة ٢٠١٨م، ينظر أيضًا: حاشية عبد الحكيم السيالكوتي علىٰ شرح المواقف (١/ ٥٤).

(٢) شرح الدواني علىٰ خطبة الطوالع، ورقة (٥٣).

مسائله حقٌّ علىٰ قانون الإسلام مع أن المخطوع /٦/ ب/ يعد من أرباب علم الكلام، ومسائله منه، وإن كُفِّر أو بُدِّع.

وأجيب بأن المراد بقانون الإسلام أصوله من الكتاب والسنة والإجماع، والمعقول الذي لا يخالفها.

وحاصله أن يحافظ في جميع المباحث علىٰ القواعد الشرعية، ولا يخالف القطعيات منها جريًا علىٰ نظر العقول القاصرة علىٰ ما هو عليه قانون الفلسفة، لا أن تكون جميع المباحث حقَّة في نفس الأمر مُنْتَسِبَة إلىٰ الإسلام بالتحقيق، وإلا لما صدق التعريف علىٰ كلام المجسمة والمعتزلة والخوارج ومن يجري مجراهم[1].

ثم لقائل أن يقول: إن لم تجعل حيثية كون البحث علىٰ قانون الإسلام قيدًا للموضوع لم يتوقف تمايز العلوم علىٰ تمايز الموضوعات، وهو باطل، وإن جعلت قيدًا له اتجه أن تلك الحيثية لا مدخل لها في عروض المحمولات لموضوعاتها.

قال الدواني: ولا يخفىٰ عليك أن هذا مبني علىٰ أن حيثية الموضوع يجب أن يكون لها مدخل في عروض المحمول وثبوته له لتصير القضية [وضعية][2]، ولا يكفي أن يكون لها مدخل في الإثبات.

ولقائل أن يقول: إن مراد القوم بقولهم إن تمايز العلوم اصطلاحًا هو الوحدة الموضوعية، وأنهم جعلوا ما يتعلق بشيء أو أشياء متناسبة من جهة واحدة علمًا واحدًا لوحدة موضوعه، وإن كان هناك تمايز من جهات أُخَر مثل أن تكون قضايا أحد العلمين مناقضة /٧/ أ/ لقضايا أخرىٰ كفقه الشافعي وأبي حنيفة مثلًا، فإنهما علم واحد

---

(١) انظر: شرح المقاصد (١/ ١٧٧).

(٢) في الأصل [وصفية]، وما أثبته أولىٰ لضرورة السياق، وهو المثبت في مخطوط شرح خطبة الطوالع للدواني.

بالاصطلاح لوحدة موضوعيهما، وإن كان بينهما تمايزًا وتخالفًا، وحينئذ لا محذور في أن يكون الكلام والعلم الإلٰهي علمًا واحدًا بهذا المعنىٰ مع أن أحدهما من العلوم الشرعية والآخر من الفلسفية، فلو أريد تحديد فقه الشافعي بخصوصه مثلًا قيل: علم يبحث فيه عن أحوال المكلفين من حيث يتعلق به حكم شرعي علىٰ قانون الشافعي، ولا يكفي ذكر الموضوع، وكذا لو أريد تحديد الكلام بخصوصه وجب أن يقيد بما يميزه عن الإلٰهي، ولم يكف ذكر الموضوع، فظهر أن القيد مأخوذ في التعريف دون الموضوع. فليتأمل[١]

وهذه قطرة من بحر رقمت علىٰ استعجال، مع فتور الذهن والملال، فمعذرة لمن وقف عليها من فحول الرجال.



(١) شرح الدواني علىٰ خطبة الطوالع، ورقة (٥٣، ٥٤).

[تتميمان: التتميم الأول في تعريف علم الكلام والغاية منه]

تَتْمِيمَان:

الأول: قد استبان لك أن التصديق بموضوعية الموضوع من مقدمات الشروع في العلم، وبقي منها تصور العلم برسمه، والتصديق بغايته، ووجه توقف الشروع في العلم عليها.

أما على الأول فقد عرفته، وأما على الثاني فلأنه يحصل للطالب إذا تصور العلم بتعريفه سواء كان حد المفهوم اسمه أو رسمًا إحاطة إجمالية باعتبار أمر شامل له يضبطه ويميزه عما عداه.

وإنما قلنا «سواء كان حد / ٧/ ب/ المفهوم اسمه ... إلخ» لأن اسم كل علم موضوع بإزاء مفهوم إجمالي شامل له، فإن فصل في تعريفه ذلك المفهوم نفسه كان حدًّا له بحسب اسمه، وإن بُيِّنَ لازمه كان رسمًا له بحسبه.

وأما حده الحقيقي فإنما هو تصور مسائله، بل تصور التصديقات المتعلقة بها، وليس ذلك من مقدمات الشروع[1].

فتكون حدود العلوم المذكورة في مبدأ التعاليم حدودًا اسمية ربما تصير بعد إثباتها

(١) وذلك لأن التعريف بالحد يستدعي معرفة مسائل العلم قبل الشروع فيه.
قال شارح «سُلَّم العلوم»: مقدمة الشروع لا يمكن أن تكون بحد العلم؛ لأن حقيقة العلم مسائله وهي أجزاء غير محمولة فلا يحد بها، ولأن حده موقوف على معرفة جميع تلك المسائل، فلو كان مقدمة لزم توقف الشروع في تلك المسائل على العلم بها وهو دور، ولأنه يلزم أن تكون المسائل خارجة عن العلم؛ لأن المقدمة خارجة عن ذلك العلم. اهـ
انظر: حاشية العلامة العطار على شرح التهذيب للخبيصي، ص٢١، ٢٢.



حدودًا حقيقية كما صرح به في «شرح المقاصد»[1].

وأما على الثالث فلأن الطالب إذا لم يعتقد في العلم المشروع فيه فائدة أصلًا لم يتصور منه الشروع فيه قطعًا، وإن اعتقد فيه فائدة غير ما هي فائدته أمكنه الشروع فيه إلا أنه لا يترتب عليه ما اعتقده، بل ما هو فائدته، وربما لم تكن موافقة لغرضه فيعد سعيه في تحصيله عبثًا.



(١) انظر: شرح المقاصد (١/ ١٦٩).

[تعريف علم الكلام]

فعلم الكلام: علم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسب من أدلتها اليقينية.

فخرج العلم بغير الشرعيات، وبالشرعيات الفرعية وعلم الله تعالىٰ وعلم الرسول عليه الصلاة والسلام بالاعتقاديات، وكذا اعتقاد المقلد فيمن يسميه علمًا، ودخل علم علماء الصحابة بذلك، فإنه كلام وإن لم يسم في ذلك الزمان بهذا الاسم، كما أن علمهم بالعمليات فقه وإن لم يكن ثَمَّة هذا التدوين والترتيب. كذا عرفه في «المقاصد»[1].

وفي «المواقف» /٨/ أ/ أنه علم يقتدر معه علىٰ إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه[2].

وأورد علىٰ طرد تعريفه جميع العلوم الحاصلة عند الاقتدار من النحو والمنطق وغيرهما، وعلىٰ عكسه علم الكلام بعد إثبات العقائد لانتفاء الاقتدار حينئذ؛ لأنها إذا أثبتت بعلم الكلام مرة لم يبق اقتدار علىٰ اثباتها.

والجواب أن المراد علم يحصل معه الاقتدار ألبتة بطريق جري العادة أي يلزمه

(١) شرح المقاصد (١/ ١٦٣)، وتعريف التفتازاني كما ورد في «شرح المقاصد»: الكلام هو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية.

(٢) قال العلامة التفتازاني: ومعنىٰ إثبات العقائد تحصيلها واكتسابها بحيث يحصل الترقي من التقليد إلىٰ التحقيق، أو إثباتها علىٰ الغير بحيث يتمكن من إلزام المعاندين، أو إتقانها وإحكامها بحيث لا تزلزلها شبه المبطلين.

وعدل عن «يقتدر به» إلىٰ «يقتدر معه» مبالغة في نفي الأسباب، واستناد الكل إلىٰ خلق الله تعالىٰ ابتداءً علىٰ ما هو المذهب.

انظر: شرح المواقف (١/ ٤٠)، شرح المقاصد (١/ ١٦٦).

حصول الاقتدار لزومًا عاديًا، وإن لم يبق ذلك الاقتدار دائمًا، ولا خفاء أن الكلام كذلك بخلاف سائر العلوم[1].

وقد أفرد الدواني الكلام على هذا التعريف برسالة مستقلة[2]، فلولا ما أنا فيه من السآمة وضيق الخاطر للخصت منها زُبَدًا مناسبة للمقام، ولكن الوقت غير قابل لجمع أطراف الكلام.



(١) الإيراد والجواب ذكرهما التفتازاني في شرح المقاصد (١/ ١٦٦).

(٢) وهي رسالة في تعريف علم الكلام أورد فيها الدواني تعريف العضد وشرح السيد، وأجاب عن الاعتراضات التي وردت على التعريف، وقد نشرها الأستاذ نزار حمادي -حفظه الله-.

[الغاية من علم الكلام]

وأما فوائد هذا العلم وثمراته فمنها: الترقي من حضيض التقليد إلىٰ ذروة الإيقان، ومنها إرشاد المسترشدين بإيضاح المحجة، وإلزام المعاندين بإقامة الحجة، ومنها حفظ قواعد الدين من أن تزلزلها شبه المبطلين وغير ذلك من الفوائد والثمرات التي غايتها الفوز بسعادة الدارين، والتحلي بحلل المعارف التي هي الخليقة بأن تصرف فيها الأوقات، وفقنا الله لذلك، وصرف عنا كل ما يعوق عن تلك المسالك.

- وقد يزيدون علىٰ هذه الأمور الثلاثة / ٨/ ب/ أشياء أُخَر كواضع العلم واستمداده ونسبته وغير ذلك، لكن التوقف في الشروع علىٰ كمال البصيرة إنما هو علىٰ هذه الثلاثة(١)، وما سواها فمن المتممات.



(١) وإنما ذكر أن المراد الشروع علىٰ كمال البصيرة؛ لأن أصل البصيرة لا يتوقف إلا علىٰ التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما، وأما كمال البصيرة فقد يحتاج فيه إلىٰ زيادة.

انظر: حاشية العطار علىٰ شرح التهذيب، ص٢٢.

[التتميم الثاني: في مبادئ العلم][1]

التتميم الثاني: مبادئ العلم غير مقدمات الشروع فيه، وقد يتسامحون فيطلقون المبادئ على المقدمات، وكأنه باعتبار أنه يبتدأ بها قبل الشروع فيه.

فالمبادئ للعلم ما تتوقف عليه مسائله، وهي أمور أربعة: واحد من قبيل التصورات، وثلاثة من قبيل التصديقات، وهي العلوم المتعارفة والأصول الموضوعة والمصادرات.

ووجه انحصارها في الثلاثة أن تلك المسائل التي تعلق بها التصديقات إما بيّنة بنفسها وهي **العلوم المتعارفة**، أو غير بيّنة، فإن أخذت على سبيل حسن الظن بالمعلم فهي **الأصول الموضوعة**.

أو بُيِّنت في علم آخر أعلى -وهو الأكثر- أو أسفل بشرط أن لا تكون مبينة على ما لا يبين بها في العلم الأعلى لئلا يصير البيان دورًا، وذلك كامتناع تألف الجسم في أجزاء لا تتجزأ، فإنه مبدأ في الإلهي لإثبات الهيولى، ويُبيَّن في الطبيعي، فهي مبادئ بالقياس إلى العلم المبني عليها، ومسائل بالقياس إلى العلم الآخر، وهي **المصادرات** جمع مصادرة من التصدير؛ لما أن هذه المسائل صدرت وجعلت من المبادئ لا بمعنى ما اصطلح عليه النظار من أخذ الدعوى جزءًا في الدليل.

---

(١) هذا التتميم مذكور في كتب الحكمة انظر على سبيل المثال: الإشارات والتنبيهات لابن سينا بشرح الطوسي (١/ ٤٧٥)، منطق التلويحات لشهاب الدين يحيى بن حبش السهروردي المقتول، ص٧٥، تحقيق: علي أكبر فياض، ط. جامعة طهران سنة ١٩٥٥م، رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية لشمس الدين محمد بن محمد الشهرزوري (١/ ٤١٦)، تحقيق: محمد نجيب كوركون، ط. دار صادر- بيروت، دار الإرشاد-استانبول ط٢ سنة ٢٠٠٧م.

أما /٩/ أ/ القسم الأول من المبادئ وهو ما هو من قبيل التصورات فهي حدود الأشياء التي تقع في ذلك العلم كحد موضوع العلم وأجزائه وجزئياته وأعراضه الذاتية كحدود الجسم والهيولىٰ والصورة والجسم البسيط والمركب والحركة والسكون في العلم الطبيعي، وكحدود المقدار والنقطة والخط والسطح والجسم التعليمي، وما يعرض لأجزاء المقدار وجزئياته من الأعراض الذاتية مثل التساوي واللا تساوي في الهندسة.

ثم إن هذه الأشياء المحدودة تنقسم إلىٰ قسمين: ما يكون التصديق بوجوده متقدمًا علىٰ العلم وهو الموضوع وما يدخل فيه من أجزائه وجزئياته.

وإلىٰ ما يكون التصديق بوجوده إنما يحصل في العلم نفسه وهو ما عداهما كالأعراض الذاتية[1].

فحدود القسم الأول حدود بحسب الماهية، وحدود القسم الثاني إذا [صدرت][2] بها كانت الحدود بحسب الأسماء وتصير بعد التصديق بالوجود حدودًا بحسب الماهيات.

---

(١) ذكر المحقق الطوسي الأمثلة علىٰ هذه الأقسام فقال: والتصورات هي حدود أشياء تستعمل في ذلك العلم وهي:

إما موضوع العلم كقولنا في الطبيعي: «الجسم هو الجوهر القابل للأبعاد».

وإما جزء منه [أي من الموضوع] كقولنا: «الهيولىٰ هو الجوهر الذي من شأنه القبول فقط».

وإما جزئي تحته كقولنا: «الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من أجسام مختلفة».

وإما عَرَضي ذاتي له كقولنا: «الحركة كمال أول لما بالقوة من حيث هو بالقوة».

شرح الإشارات والتنبيهات لنصير الدين الطوسي (١/ ٤٧٥)، ينظر أيضًا: الجوهر النضيد شرح منطق التجريد للعلامة جمال الدين الحسن بن يوسف (ابن المطهر الحلّي)، ص٣٢٨، ٣٢٩، تحقيق: محسن بيدارفر، ط. انتشارات بيدار- قُم سنة ١٤٣٥هـ.

(٢) في الأصل [صورت]، وما أثبته أولىٰ لضرورة السياق.

وأما العلوم المتعارفة وتسمىٰ قضايا متعارفة أيضًا، ووجه التسمية ظاهر؛ لأنها لكونها ضرورية الشأن أن يعرفها كل أحد.

ثم إنها تنقسم إلىٰ قسمين: عام يستهل في جميع العلوم كقولنا الشيء إما ثابت أو منفي، وإلىٰ خاص يستهل في بعضها كقولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، فإنها تستهل في الرياضيات لا غير.

ثم المورد /٩/ ب/ من العلوم المتعارفة في فواتح العلوم يجب أن يخصص بالعلم إن كانت تعمه وغيره؛ إذ التصدير بدون التخصيص قبيح.

والتخصيص قد يكون بالجزئين جميعًا كما يقال في تخصيص الأول من المثالين بالهندسة: المقدار إما مشارك أو مباين، فخص الموضوع الذي هو الشيء بالمقدار، والمحمول الذي هو المثبت والمنفي بالمشارك والمباين، وبهذا الاعتبار صارت القضية العامة خاصة بالهندسة وصالحة لأن تعد في مقدماتها.

وقد يكون التخصيص للموضوع وحده كما يقال في تخصيص المثال الثاني: المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية، وحينئذ يصير المحمول أيضًا متخصصًا بتخصيصه، فإن المتساوية المقدارية غير المتساوية العددية.

- وأما الأصول الموضوعة كقول أُوْقليدس في أول الهندسة: لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم، وأن نعمل بأيِّ بعد شئنا، وعلىٰ كل نقطة شئنا دائرة[1].

---

(١) ونصه: مقتضيات أو ممكنات:

١- يمكن أن يوصل بين كل نقطتين بخط مستقيم أو غير مستقيم.

٢- يمكن أن يخرج خط مستقيم محدود علىٰ استقامته في جهتيه إلىٰ حدٍّ ما يُراد.

٣- يمكن أن تُرسَم دائرة علىٰ أي مركز فُرِض وعلىٰ أي بُعْدٍ فُرِض منه.

كتاب في الأصول الهندسية لإقليدس، ص٩، ترجمة: كرنيليوس فان دَيْك، ط. بيروت سنة ١٩١٦م.

- وأما المصادرات فكقوله: إذا وقع خط علىٰ خطين وكانت الزاويتان الداخلتان في جهة أقل من قائمتين، فإن الخطين إذا أخرجا في تلك الجهة يلتقيان[١].

- وقد تكون المقدمة الواحدة أصلًا موضوعًا عند شخص ومصادرة عند آخر بالاعتبار.

- ووجه توقف المسائل علىٰ هذه الأمور الأربعة: أما علىٰ الحدود؛ فلأنه في العلم تثبت الأعراض الذاتية الواقعة محمولات للموضوع / ١٠/ أ/ أو لجزئه أو جزئياته، ولا بُدَّ حال الحكم من تصور الموضوع والمحمول، فاقتضىٰ ذلك توقف المسألة بمعنىٰ النسبة علىٰ تصور طرفيها أعني المحمول والموضوع.

وأما وجه التوقف علىٰ البقية؛ فلأن المسائل تتوقف علىٰ الأدلة، والأدلة تتوقف علىٰ تلك القضايا؛ لأنها تقع مقدمات للأقيسة ضرورة توقف الكل علىٰ الجزء، فظهر أن توقف المسائل علىٰ الحدود بالذات، وعلىٰ الأمور الثلاثة التي هي من قبيل التصديقات بالواسطة

وبقي أن يقال: إن المصادارت مسائل يبرهن عليها في علم آخر غير العلم الذي صدرت فيه، ومعلوم أن مسائل العلم الذي جعلت من مبادئه مبنية عليها ومتوقفة، فيلزم بالضرورة توقف تلك المسائل علىٰ برهان تلك المصادرات؛ لأن المتوقف علىٰ المتوقف علىٰ شيء متوقفٌ علىٰ ذلك الشيء.

فيلزم علىٰ هذا ابتناء مسائل علم علىٰ أدلة علم آخر مع أن المسألة لا تكون مسألة لعلم إلا إذا برهن عليها في ذلك العلم.

وقد يجاب بأن توقف المصادرات علىٰ البرهان توقف قريب، وتوقف المسألة عليه

(١) المرجع السابق، ص٢٩.

توقف بعيد، ولا ضرر في هذا التوقف.

على أن توقف المسائل على المصادرات من حيثية غير الحيثية التي توقفت عليها المصادرات على البرهان، فلم يلزم اندراج المسائل في العلم الذي بُنِيَت فيه المصادرات لاختلاف الحيثيتين.

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب، ونسأله حسن الختام والفوز بالغفران

تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه بجاه محمد ﷺ(١).



(١) قال المؤلف: كتبه مؤلفه الفقير حسن العطار [ ] في مؤخرة يوم السبت من شهر شعبان سنة ١٢٢٨ أحسن الله ختامها. [هذا لفظه] ﷺ.

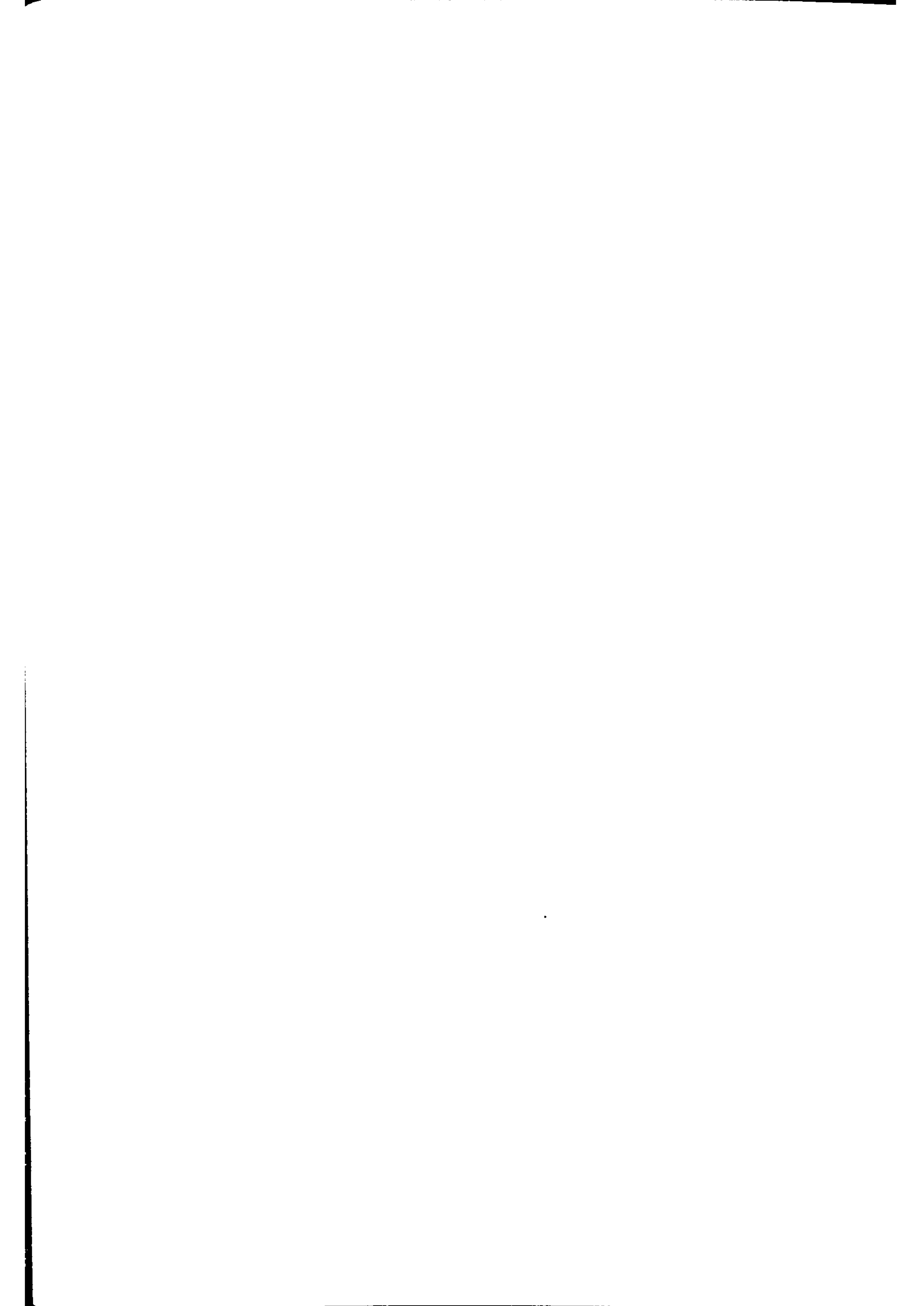
بلغت مقابلة على نسخة مؤلفها حسن الشهير بالعطار، هذا في ربيع الأول سنة ١٢٣٠. (كذا في الحاشية).

هذا وقد وافق الكمال ليلة الجمعة المباركة لتسع وعشرين خلت من شهر جمادى الأولى سنة ألف وأربعمائة وإحدى وأربعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل السلام وأزكى التحية

كتبه العبد الفقير إلى ربه الغني محمد بن رجب بن علي

مَنْظُومَة فِي عِلْمِ المَقُولَات
وَمَنْظُومَة فِي عِلْمِ الوَضْع
وَمَنْظُومَة فِي آدَابِ البَحْثِ وَالمُنَاظَرَة

تَأْلِيفُ
الإِمَامِ العَلَّامَةِ شَيْخِ الإِسْلَامِ
أَبِي السَّعَادَاتِ حَسَن بْن مُحَمَّد العَطَّارِ الشَّافِعِيّ الأَزْهَرِيّ
المُتَوَفَّى سَنَة ١٢٥٠هـ



الرسالة الأولى (منظومة في علم المقولات)

وصف المخطوط (أ):

هو من محفوظات المكتبة الأزهرية، رقم (٢٩٠٨) منطق، ورقمه الخاص ١٢٩٩٠٤، ضمن مجموعة تضم شرح السجاعي على أبياته في المقولات، وعدد لوحات النظم خمس لوحات، ومسطرته أحد عشر سطرًا، كل شطر في سطر، ويلي النظم أبياتًا شعرية:

من رام في دهره يومًا يرى عجبًا   فلي ثمانون عامًا لم أجد عجبًا
الناس كالناس والأيام واحدة   والحال كالحال والدنيا لمن غلبا

عن الإمام الشافعي:

إن كنت ضابط حبر   عن المشايخ يذكر
فخذ وقيه زاج   والصمغ اثنين أشقر
وخذ وقية عفص   يكون يابس أخضر
والما يكون لهذا   رطلًا ونصفًا محرر
لا زائد فيه يبقى   كالسيف لمعا وأكثر

وصف المخطوط (ب):

هو ضمن مجموعة متون للشيخ العطار من محفوظات المكتبة الأزهرية، رقم (٣٠٦١) منطق، وقد وقع النظم في لوحة وستة أسطر، مسطرتها ٢٠ سطرًا، كل بيت بشطريه في سطر، ونسخ المجموع مصطفى البدري بلا تاريخ نسخ.

الرسالة الثانية (منظومة في علم الوضع، وتليها منظومة في آداب البحث والمناظرة):

وصف المخطوط (أ):

المخطوط من محفوظات المكتبة الأزهرية يحمل رقم(٩٦٢٨) وضع، يقع في سبع لوحات ومسطرته خمسة عشر سطرًا، وهي وقف علىٰ رواق المغاربة، ومكتوب علىٰ غلافها: وقَفَ هذه الرسالة الفقير أحمد أفندي السلموني المالكي برواق السادات المغاربة بالجامع الأزهر سنة ١٢٨٥هـ، أوراقها عدد أربعة.

وصف المخطوط (ب): (في البحث والمناظرة)

هو ضمن مجموعة متون للشيخ العطار من محفوظات المكتبة الأزهرية، رقم (٣٠٦١) منطق، وقد وقع النظم في ستة وعشرين سطرًا، كل بيت بشطريه في سطر، ونسخ المجموع مصطفىٰ البدري، بلا تاريخ نسخ.



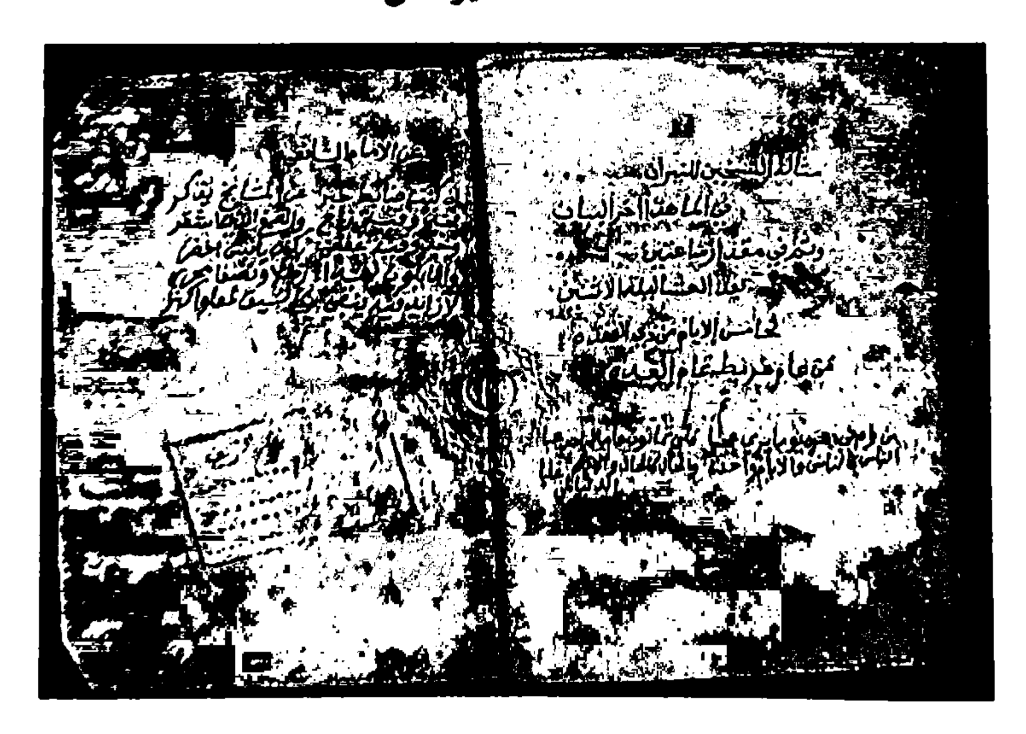
صور المخطوطات

الرسالة الأولى:

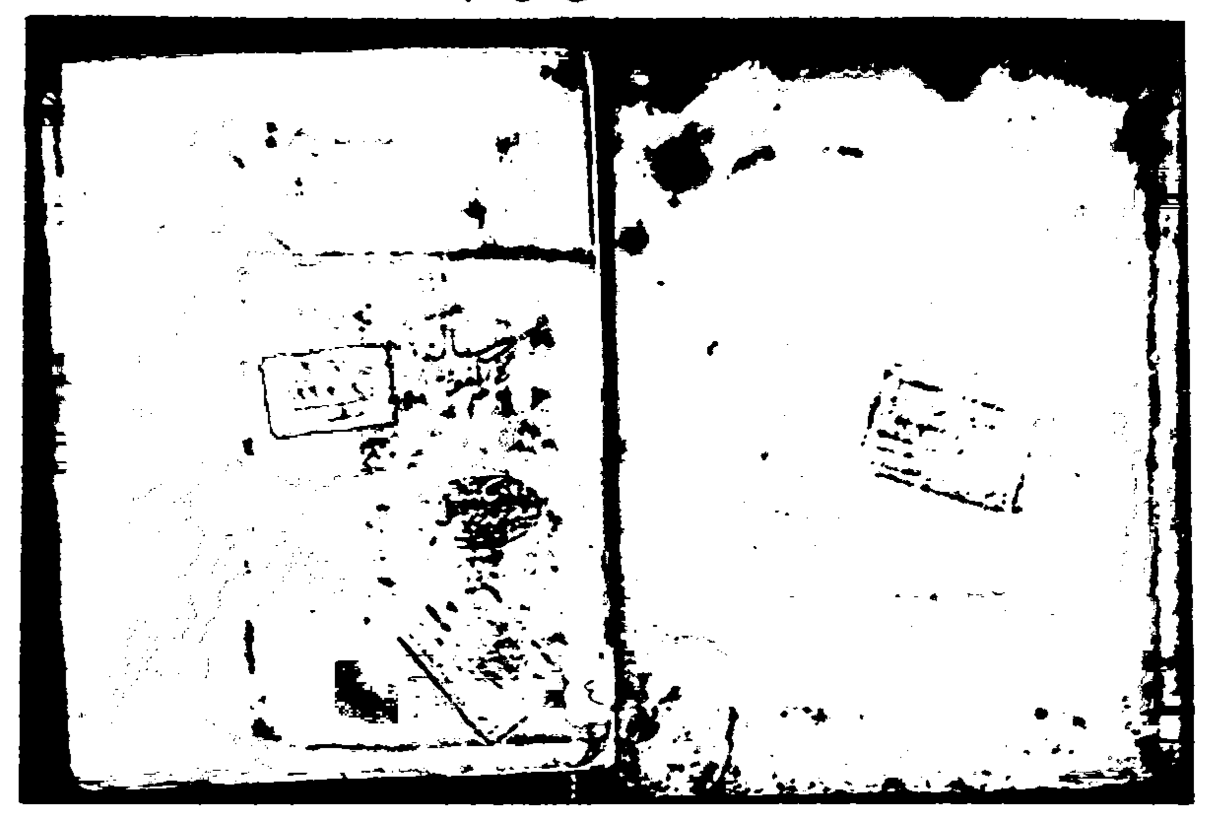
الصفحة الأولى من (أ)



الصفحة الأخيرة من (أ)



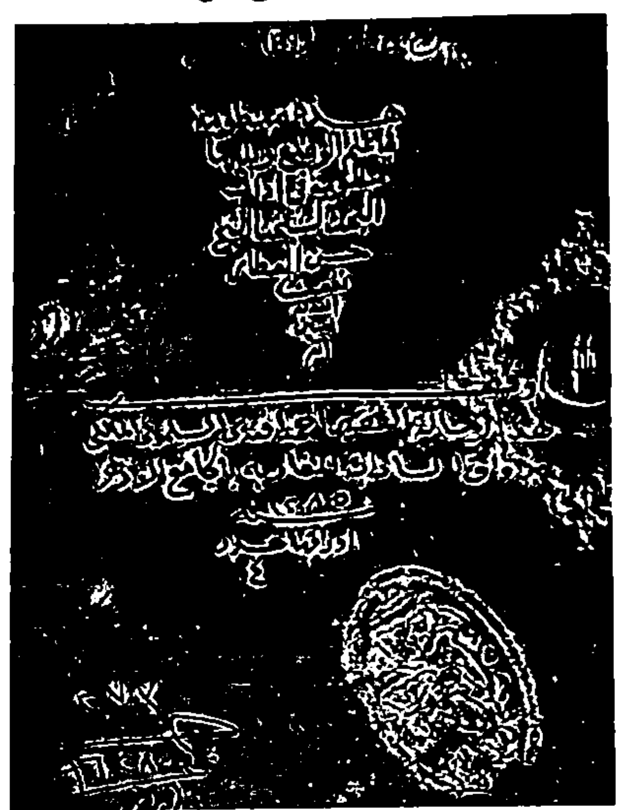
الصفحة الأولى من (ب)



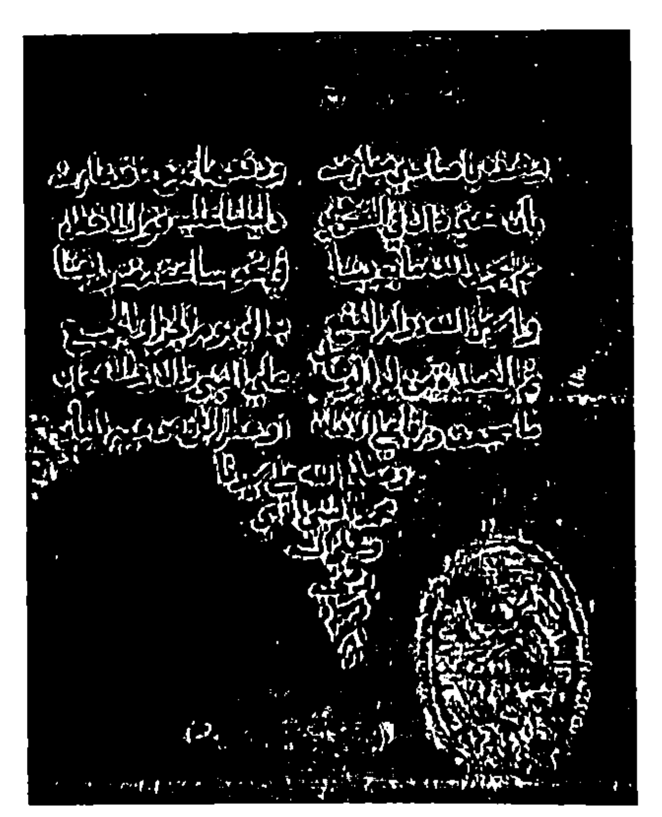
الصفحة الأخيرة من (ب)

الرسالة الثانية:

الصفحة الأولى من (أ)



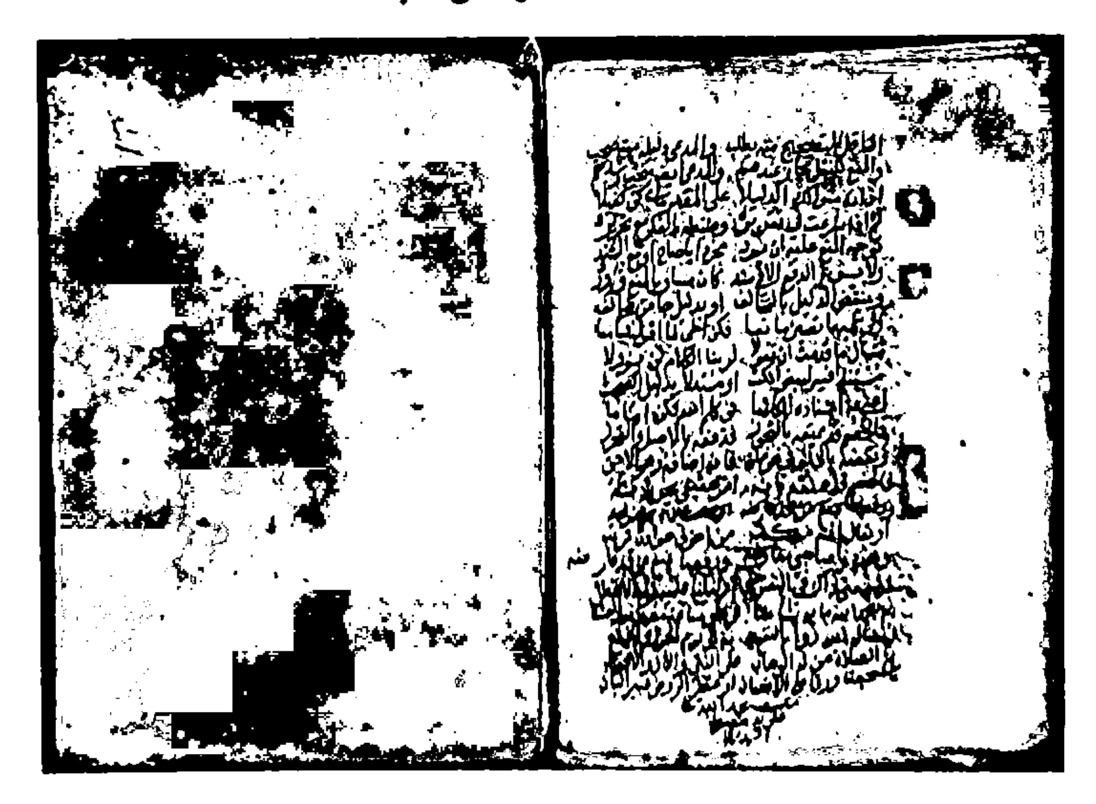
الصفحة الأخيرة من (أ)



الصفحة الأولىٰ من (ب)



الصفحة الأخيرة من (ب)



مَنظُومَةٌ فِي عِلمِ المَقُولَات

المسماة

«قلائد الدرر في نظم أقسام المقولات العشر»



وقد نظم المقولات من شاع ذكره في سائر الأقطار، وحيد عصره العُمُد الشيخ حسن العطار، عليه من ربه سحائب الرحمة والرضوان، وأسكنه أعلىٰ غرف الجنان، فقال:

يَا مَانحَ الحكمةِ للفُهومِ ... ومُلهمَ العلومِ بالتفهيمِ

صَلِّ علىٰ أشرفِ كلِّ الخلقِ ... وآلِهِ نجومِ أهلِ الحقِّ

وبعدَ هذا نستمدُّ رُشْدَا ... لنحوِ ما فيه أَنطْنَا قَصدَا[1]

منْ نظمِ أقسامِ المقُولاتِ التِيْ ... أَثبتَها بِالبَحثِ أهلُ الحِكمةِ

وذاكَ باقتراحِ بعضِ الفُضَلا ... بلَّغهُ المولىٰ الكريمُ الأمَلا

في وقتئِذْ كنتُ بإسلامبولِ ... مُرْتقِبًا تَيَسُّرَ المأمولِ

مسميًا لها «قلائدَ الدررْ ... في نظمِ أقسامِ المقُولاتِ العَشَرْ»

واللهَ أرجُو مِنْحَةَ الإعانةِ ... فيما قصدتُهُ منَ الإبانةِ

المقصود

إنَّ المقولاتِ لدىٰ الجُمهورِ ... عشرٌ حوتْ لسائرِ الأمورِ[2]

الجَوْهرُ الكَمُّ وكيفٌ ومُضَا ... فٌ والمتىٰ أينَ ووضعٌ يُرتضىٰ

مقولةُ المِلكِ يليهَا الفعلُ ... والانفعالُ قد أتاكَ النقلُ

---

(١) أناط الشيء بغيره وعليه: علَّقه فيكون مراده: علقنا القصد علىٰ ذلك وربطناه به.

(٢) المقولات: جمع مقولة، صفة محذوف أي المسألة المقولة، والمسألة هي القضية المعقولة، واستعمالها في اللفظة مجاز؛ لأنها كالقول حقيقة في العقلية كما هو التحقيق، واصطلاحًا: إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بطريق الاستدلال.

أوّلُها الجوهرُ ما يقومُ ... بنفسِهِ وأمرُهُ معلومُ[1]

فإنْ حوى الثلاثةَ الأبعادِ ... فذلكَ الجسمُ فعِ مرادِيْ[2]

أعْنِي الطبيعيَّ فذاكَ الجوهرُ ... وهْوَ لديهِمْ ثابتٌ مقررُ

مركبٌ من صورةٍ جسميهْ[3] ... كذا الهيولي فافهمِ القضيهْ[4]

وانسبهُ للتعليمِ إن يكُنْ عَرَضْ ... لذاكَ وهْوَ الامتدادُ المُفتَرَضْ[5]

أو ليسَ ذا بعدُ فذاكَ الفردُ ... وقد نفاهُ الحُكَما وردُّوا

والمتكلمونَ أثبتوهُ ... وبالدليلِ صاحِ أيّدُوهُ[6]

انظر: حاشية العطار الكبرىٰ علىٰ مقولات السيد البليدي، ص١٣، ط. المطبعة الخيرية ط١ سنة ١٩١٠م.

(١) الجوهر عند الحكماء: ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع، وعند المتكلمين: هو الموجود المتحيز بالذات.

انظر: شرح السيد علىٰ المواقف (٦/ ٢٨٥).

(٢) الأبعاد الثلاثة: الطول، العرض، العمق.

(٣) في (أ) الجسمية.

(٤) الحكماء قائلون بأن الجسم الطبيعي المطلق مركب من الهيولىٰ والصورة الجسمية، والجسم الطبيعي المقيد كالإنسان مثلًا مركب منهما ومن الصورة النوعية أيضًا، وكل من هذه الأجزاء الثلاثة جواهر.

والمتكلمون قاطبة يقولون: إن الجسم مركب من الجواهر الفردة، أي الأجزاء التي لا تتجزأ.

انظر: دستور العلماء للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (١/ ٢٧٤)، تعريب: حسن هاني، ط. دار الكتب العلمية-بيروت ط١ سنة ٢٠٠٠م.

(٥) تقدم الكلام عن الجسم التعليمي.

(٦) الجوهر الفرد هو الجزء الذي لا يتجزأ، وعرّف بأنه: جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة أصلاً لا قطعًا ولا كسرًا ولا وهمًا ولا فرضًا، أثبته المتكلمون ونفاه بعض الحكماء.

انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (١/ ٥٥٨)، تحقيق: علي دحروج، ط. مكتبة لبنان

والنفسُ والعقلُ مِنَ المُفارقاتْ[١]	كـذا[٢] المكانُ كلُّها مجرداتْ
تـعـلُّـقُ الأوَّلِ بِـالـتـدبـيـرِ	في الـحـيـوانِ الـثـانِـي بِالتأثيرِ
في سـائـرِ الأشـيـاءِ بالتعليلِ	وعِـنْـدنـا هـذا مِـنَ التضليلِ[٣]
إنَّ الـمـكـانَ قـالَ أفـلاطـونُ	بـأنـه مـجـردٌ يـكـونُ
عند أرسطُو هُـوَ نفسُ السطحِ	الحـاوِ للشـيءِ فخُـذْ[٤] لشـرحِيْ[٥]

ناشرون-بيروت ط١ سنة ١٩٩٦م.

(١) هذا الشطر سقط من (أ)

(٢) في (أ) كذاك

(٣) الجواهر المفارقة عن المادة التي ليست بجسم ولا جسمانية إما أن تكون مؤثرة في الأجسام، أو مدبرة للأجسام، أو لا تكون مؤثرة فيها ولا مدبرة لها.

والأول هي العقول السماوية عند الحكماء، والملأ الأعلىٰ في عرف أهل الشرع.

والثاني المدبرة للأجسام قسمان: علوية تدبر الأجسام العلوية أي الفلكية، وهي النفوس الفلكية عند الحكماء، والملائكة السماوية عند أهل الشرع.

وسفلية وهي إما أن تكون مدبرة للبسائط العنصرية والكائنات الحاصلة من البسائط بالتركيب، وتسمىٰ نفوسًا أرضية، وهم ملائكة الأرض في لسان الشرع.

وإما أن تكون مدبرة للأشخاص الجزئية كالنفوس الناطقة.

والثالث ينقسم إلىٰ ما هو خير بالذات، وإلىٰ شرير بالذات، وإلىٰ مستعد للخير والشر.

وجمهور المتكلمين علىٰ نفي الجواهر المفارقة.

وإنما ذكر المصنف رحمه الله أن قول الحكماء ضلال؛ وذلك لأن أهل الشرع لا يقولون بتأثير مخلوق في مخلوق؛ إذ لا مؤثر في الوجود عند أهل الشرع إلا الله تعالىٰ كما صرح به في «المواقف».

انظر: نشر الطوالع لساجقلي زاده، ص١٦٤، ١٦٥ (بتصرف)، ط. مكتبة القدس-القاهرة ط١ سنة ٢٠١٦م.

(٤) في (ب) فخذ

(٥) (المكان) الذي لا خفاء في أن الجسم ينتقل عنه وإليه ويسكن فيه فيلاقيه اختلف في ماهيته:

قيل: هو السطح الباطن للحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي، وإليه ذهب أرسطوطاليس

والـشـانِ منها الـعَـرَضُ المقسومُ ... لـتـسـعـةٍ وأمـــرُهُ مـعـلـومُ[1]

الـكـمُّ منها وَهْـوَ إمَّـا متصِلْ ... لـهُ تـقـررٌ فـذاكَ قـد جُـعِـلْ

ثـلاثُ أقـسـامٍ هِـيَ الـمـقـدارُ ... خَـطٌّ وسـطحٌ ثُـمَّ جِسـمٌ دارُ[2]

أو لـيـس ذا تـفـرُّقٍ فـالـزَّمَـنُ ... فـافـهـمْ مَـقَـالـي أيُّـهـذا الـفَـطِـنُ

منفصلُ الـكَـمِّ هُـوَ الأعـدادُ ... .

ومن تبعه والفارابي وابن سينا وهو التحقيق.

وقيل: هو بعد موجود، وهذا رأي الحكماء الإشراقيين ومنهم أفلاطون كما أن الأول رأي المشائين، وهذا البعد مجرد عن المادة أي الهيولىٰ، ويسمىٰ بعدًا مفطورًا بالغا لبداهة معرفته حتىٰ كأنها فطرية، وصحفه بعضهم بالقاف وله وجه أي بُعد له أقطار أي أطراف، فهو جوهر مجرد عن المادة قائم بذاته، وقد اختار هذا المذهب الطوسي.

انظر: حواشي العطار علىٰ جمع الجوامع (٢/ ٥٠٣).

(١) العرض تسعة أجناس: الكم، والكيف، والأين، والمتىٰ، والإضافة، والوضع والمِلك، والفعل، والانفعال.

هذا علىٰ رأي الحكماء.

وأما المتكلمون فقالوا: الموجود من الممكن الخاص إن تحيز بذاته فجوهر، فإن قبل الانقسام فجسم، وإلا فجوهر فرد.

أو تحيز بتبعية الغير فعَرَض، وينحصر في الكيف والأين، ولا وجود للجوهر المجرد عن المادة ولا للهيولىٰ والصورة، ولا لباقي الأعراض عندهم.

والنفس الإنساني عندهم جسم لطيف سارٍ في البدن سريان الماء في الورد، ولا وجود للنفوس الفلكية ولا للعقول العشرة عندهم.

المقالات في المقولات للشيخ عبد الكريم المدرس، ص٢٥، ٢٦، تعليق: الشيخ ريان توفيق خليل، اعتناء: محمد ذنون يونس الفتحي، ط. دار الرياحين-بيروت ط١ سنة ٢٠١٩م.

(٢) في (أ) دار

.... وليس ذا نهايةٍ يُـرادُ[١]

الكيفُ في أربعةٍ منحصرهْ أقسامُهُ معلومةٌ مشتهرهْ

أولُها المُختصُّ بالمقدارِ كالطُولِ والعَرْضِ فلا تُمارِيْ

فتلكَ كيفياتُ كَمِّياتُ الثاني كيفياتُ محسوساتُ

نحوُ حلاوةٍ سرتْ في العسَلِ وضِدُّهُ مرارةُ[٢] فِي الحَنْظَلِ

ثالثُها المختصُّ بالإنسانِ كالمَلَكَاتِ في ذَوِي العِرْفَانِ

من ذلكَ العِلْمُ علىٰ التحقيقِ نوعاهُ مِنْ تصوُّرٍ تصديقِي

رابعُهَا ما أوْجبَ استعدادَا وهْيَ المُعَدَّاتُ فعِ المُرادَا[٣]

(١) قوله: (الكم منها ..إلخ): الكم: هو عَرَض يقبل القسمة لذاته، وغيره يقبلها بواسطته.
والمراد بالقسمة هنا القسمة الفرضية لا القسمة الفعلية حتىٰ تجري في الكم المتصل كالمنفصل.
والكم قسمان: متصل ومنفصل
فالمتصل هو ما يكون بين أجزائه المفروضة حد مشترك بأن يكون نهاية جزء وبداية آخر.
وهو إما غير قار الذات بأن لا يجوز اجتماع أجزائه في الوجود، وهو «الزمان» عند بعضهم كأرسطو.
وإما قار الذات مجتمع الأجزاء في الوجود، وهو ثلاثة أقسام: الخط وهو ما ينقسم إلىٰ جهة واحدة فقط، والسطح وهو ما ينقسم إلىٰ جهتين فقط، والجسم التعليمي وهو ما ينقسم إلىٰ الجهات الثلاث الطول والعرض والعمق.
والكم المنفصل هو ما لا يكون بين أجزائه حد مشترك وهو «العدد» فقط.
انظر: تعريف المقولات للشيخ محمد أبي عليان الشافعي، ص٢٤، اعتناء: أحمد الشاذلي الأزهري، ط. دار النور المبين-عمَّان سنة ٢٠١٦م.

(٢) في (أ) مراوة

(٣) قوله: (الكيف في أربعة ..إلخ): الكيف: عَرَض لا يقبل قسمة ولا نسبة لذاته، وأقسامه أربعة:
القسم الأول: الكيفيات المختصة بالكميات كالزوج والفرد للعدد، والاستقامة والانحناء للخط، والتقعر والتقبب للسطح.

أمـا المضافُ فهُوَ ما لا يُعْقَلُ   إلا بـغـيـرٍ هُــوَ بِــهِ يُـتَـعَـقَّـلُ
نحوُ الأبُــوهْ والأُخُــوَّهْ فَاسْتَفِدْ   والعِلْـمُ مِنْـهُ عنـدَ قَــوْمٍ فَاعْتَمِـدْ(١)

القسم الثاني: الكيفيات المحسوسة بالحواس الظاهرة من الملموسات، والمبصرات، والمسموعات، والمذوقات، والمشمومات، ومثل المصنف لها بحلاوة العسل ومرارة الحنظل.

القسم الثالث: الكيفيات النفسانية وهي إن رسخت في النفس بحيث يتعذر زوالها أو يتعسر سميت مَلَكَة، وإلا حالًا.

ومنها العلم وهو صورة تحصل من الشيء عند النفس بالذات كما في الكليات والجزئيات المجردة، أو بالواسطة كما في الجزئيات المادية.

والعلم إما تصور وإما تصديق؛ لأنه إن كان إدراكًا للنسبة التامة الخبرية إذعانًا فتصديق، وإن لم يكن إدراكًا فتصور سواء كان إدراكًا لغير النسبة أو للنسبة الناقصة.

القسم الرابع: الكيفيات الاستعدادية وهي استعداد شديد على أن يفعل ويعالج ولا يتأثر بسهولة، ويسمى قوة ومصحاحية، أو على أن ينفعل ويتأثر بسهولة، ويسمى ضعفًا وممراضية.

انظر: المقالات في المقولات للشيخ عبد الكريم المدرس، ص٣٣: ٥٢ (بتصرف).

(١) مقولة الإضافة: نسبة منعكسة في التعقل، أي لا يمكن تعقلها إلا بالقياس إلى نسبة أخرى كذلك، فهما متعقلان معًا وبينهما «دور معي» لا «دور تقدمي».

ثم الإضافتان قد تختلفان من الجانبين كالأبوة والبنوة، وقد تتوافقان كالأخوة والصداقة والمحبة.

وقد نقل المصنف عن مير أبي الفتح أن مذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني أن «العلم» إضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم، وهي المسماة بالتعلق، وبعضهم ذهب إلى أنه صفة حقيقية ذات تعلق.

وأما القائلون بالوجود الذهني من الحكماء وغيرهم فاختلفوا اختلافًا ناشئًا من أن العلم ليس حاصلًا قبل حصول الصورة في الذهن بداهة واتفاقًا، وحاصل عنده بداهة واتفاقًا، والحاصل معه أمور ثلاثة: الصورة الحاصلة، وقبول الذهن لها من المبدأ الفياض، وإضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم.

فذهب بعضهم إلى أن العلم هو الأول فيكون من مقولة الكيف، وبعضهم إلى أنه الثاني فيكون من مقولة الانفعال، وبعضهم إلى أنه الثالث فيكون من مقولة الإضافة، وأما أنه نفس الصورة في الذهن

مـقـولـة الـمـتىٰ هـي الـزمـان   مـقـولـة الأيــن هـي الـمـكــان[1]

نسـبةُ[2] أَجْزَا الشَّـيْءِ بعضُهـا إِلَىٰ   بعضٍ كـذا الـخـارجُ ذَا وضـعٌ عَلَا

مـثـالُـهُ الـقـيـامُ والـقُـعُـودُ   ومـثـلُـهُ الـركـوعُ والـسـجـودُ[3]

ومـا يُـحَرَّمْ قـدْ أحـاطَ وانتقلْ   بنقلِهِ فالمِلْكُ هـذا كالحُلَلْ[4]

فلم يقل به أحدٌ منهم علىٰ من تتبع كلامهم.

والأصح من هذه المذاهب المذهب الأول. اهـ

انظر: حاشية العطار الصغرىٰ علىٰ شرح مقولات السجاعي، ص٥٤، ٥٥ المقالات للشيخ عبد الكريم المدرس، ص٥٦.

(١) مقولة المتىٰ هي: نسبة الشيء إلىٰ الزمان الذي يساوق وجوده، وتنطبق نهاياته علىٰ نهاية وجوده، أو زمان محدود يكون هذا الزمن جزءًا منه، وذلك إما باسم مشهور كأمس والعام القابل، أو بحادث معلوم البعد كقولك علىٰ عهد الصحابة، ووقت الهجرة.

ومقولة الأين المراد بها نسبة الجوهر إلىٰ مكانه الذي هو فيه كقولك في جواب أين زيد: إنه في السوق أو في الدار.

انظر: معيار العلم لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي، ص١٦٨، ١٦٩، تحقيق: صلاح الدين الهواري، ط. المكتبة العصرية- صيدا-بيروت سنة ٢٠١٥م.

(٢) في (أ) بنسبة.

(٣) مقولة الوضع: هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة أجزائه إلىٰ بعض، ونسبتها إلىٰ أمور خارجية بالقرب والبعد والمحاذاة وغيرها كالقيام والقعود.

تعريف المقولات للشيخ محمد أبي عليان، ص٢٧

(٤) مقولة المِلْك: هيئة تعرض للجسم بسبب ما يحيط به أو بعضه، وينتقل بانتقاله كالهيئات المسماة بالتقمص والتعمم والتختم والتنعل والتسلح، أي هيئات لبس القميص والعمامة والخاتم والنعل وتقلد السيف ونحو ذلك.

المقولات العشر بين الفلاسفة والمتكلمين للدكتور محمد رمضان، ص٥٠، ط. المكتبة الهاشمية- بيروت ط٢ سنة ٢٠١٦م.

تأثيرُ شيءٍ في سواهُ فِعْلُ ... تأثُّرٌ هُوَ انفعالٌ يتلُو

مثالُهُ التأثيرُ[١] للنيرانِ ... في الماءِ هذا آخرُ البيانِ[٢]

وتمَّ في مقدارِ ساعتينِ ... بعدَ العِشَاءِ ليلةَ الإثنينِ

لخامسِ الأيامِ مِنْ ذِي القَعْدةِ ... مِنْ عامِ غُرَيْطٍ[٣] تمامُ العِدَّةِ

تم

❖❖❖

(١) في (ب) التسخين.

(٢) مقولة الفعل: تأثير الشيء في الشيء ما دام مؤثرًا كتسخين النار للماء ما دامت مُسَخنَةً.

ومقولة الانفعال: تأثره عنه ما دام متأثرًا كتسخُّن الماء بالنار ما دام متسخنًا.

انظر: المقالات للشيخ عبد الكريم المدرس، ص٦٠، ٦١

(٣) في (أ) عريط، والمثبت من (ب)، أراد بـ- غريط - العام الذي أتم فيه منظومته بحساب الجُمّل، أي عام ١٢١٩.

مَنْظُومَةٌ فِي عِلْمِ الوَضْعِ



بسم الله الرحمن الرحيم

أحـمـدُ ربـي واضـعَ اللغاتِ ثُـمَّ عـلىٰ رسـولِـهِ صَـلاتِـي

والآلِ والصَّحْـبِ ذَوِيْ الكمـالِ مـا دامـتِ الأيـامُ والـليـالِـي

دُونَـكَ يا مَـنْ يبتغِيْ العُلومَا مـسـائـلًا تُـزَيِّـن الـفُـهُـومَـا

مختارةً مِـنْ فَـنِّ عِلْمِ الوَضْعِ وأسـألُ اللهَ قَـبُـولَ الـصُّـنْـعِ[1]

نظمْتُ منثورَ الإمـامِ العضُدِ في سِـلْكِهَا كنظـمِ دُرِّ العِقْـدِ

مُـرَتِّـبًـا لـهـا عـلىٰ مُـقـدِّمَـهْ كـذاكَ تـقـسيـمٌ تـلـيـهِ خَـاتـمـهْ

المقدمة

وعندهُمْ أقْسَامُ وَضْـعٍ أرْبعَهْ تَـأتيـكَ فِـي بيـانِـهـا مُجتمعَهْ

فوَضعُ خـاصٍ مثلُهُ الموضُوعُ وعـكـسُ أوَّلٍ هُـوَ المَسموعُ

في اسْمِ إشـارةٍ كـذا المَوْصُولُ والحـرفِ والضميـرِ ذا المَقْبُـولُ[2]

---

(١) الوضع في اللغة: مصدر وضع الشيء في كذا أي جعل كذا حيِّزًا له.

وفي الاصطلاح: تعيين اللفظ بإزاء المعنىٰ بحيث يفهم منه هذا المعنىٰ عند العلم بذلك التعيين.

وأما علم الوضع فهو علم يبحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث ما يعرف به شخصية الوضع ونوعيته وخصوصه وعمومه إلىٰ غير ذلك.

خلاصة علم الوضع للشيخ يوسف الدجوي، ص٣، ط. مكتبة القاهرة.

(٢) قوله: (وعندهم أقسام وضع ..إلخ) تصور علماء الوضع للعلاقة بين اللفظ والمعنىٰ أن هنالك ثلاثة أقسام للوضع باعتبار الموضوع والموضوع له:

وليس تقسيمي لذاكَ يُحصرُ إذْ بقيتْ منها أمورٌ تُذكَرُ

- وضع خاص لخاص كما إذا تصورت ذات زيد، ووضعت لفظة «زيد» بإزائه.
- وضع عام لعام كما إذا تصورت معنىٰ الحيوان الناطق، ووضعت لفظ «الإنسان» بإزائه، وسيأتي في قول المصنف: (وثالث الأقسام ..إلخ).
- وضع عام لخاص، وإليه أشار المصنف بقوله: (وعكس أول هو المسموع)، وينحصر في اسم الإشارة والاسم الموصول والحرف والضمير، وهذا القسم اخترعه العلامة العضد ووافقه السيد والمتأخرون، ومذهب المتقدمين ومعهم السعد أن هذا القسم لا وجود له، فاسم الإشارة والضمير والحروف والموصولات عندهم من القسم الثاني، أي من الوضع العام لموضوع له عام، فلا فرق عندهم بين اسم الإشارة ولفظ «الإنسان».

وإنما عدل العضد والمتأخرون عن مذهب المتقدمين؛ لأنه يلزمه محذورات كخلو الوضع عن الفائدة، وذلك لأنه لما لم يستعمل اللفظ في أصل معناه الموضوع له واستعمل في غيره مجازًا دائمًا ـم أن يكون وضعه لمعناه الحقيقي عبثًا، ولزم أن يتحقق المعنىٰ المجازي وهو الاستعمال هنا ، الخصوصيات بدون تحقق الاستعمال في المعنىٰ الحقيقي، وكذلك يلزم أن يكون الحروف ـستقلة؛ لأنه لما كان وضعها للمفاهيم الكلية كالابتداء المطلق في «مَنْ» وهي معنىٰ اسمي مستقل لزم استقلال الحروف.

- ولا يوجد الوضع الخاص لموضوع له عام، وإن كانت القسمة العقلية تقتضي وجوده، وقد أشار المصنف إلىٰ استحالته كما سيأتي.

انظر: شرح الرسالة العضدية في علم الوضع للفاضل علاء الدين القوشجي بحاشيتي ابن عرفة الدسوقي والحفناوي، ص١٠٣، اعتناء: مرعي حسن الرشيد، ط. نور الصباح-تركيا ط١ سنة ٢٠١٢م، خلاصة علم الوضع للشيخ الدجوي، ص٩، التبيان في الوضع والبيان للشيخ عبد الكريم المدرس، ص١٩٥، مطبوع ضمن مجموع (رسائل العرفان)، ط. الدار العربية للطباعة- بغداد ط١ سنة ١٩٧٨م، قراءات في علم الوضع للدكتور محمد ذنون يونس الفتحي، ص٢٨، ط. دار الرياحين-بيروت ط١ سنة ٢٠١٨م.

تنبيه: نسبت شرح الرسالة العضدية للفاضل القوشجي كما نبه عليه أحد الأفاضل خلافًا لما ذكره حاجي خليفة ومن تبعه في نسبة الشرح لأبي القاسم الليثي السمرقندي؛ وذلك لوجود عدة نسخ خطية من هذا الشرح منسوبة للقوشجي، وكذا النشرة التركية لحاشية السيد حافظ السيزوري علىٰ شرح العضدية قد نسبت الشرح للقوشجي، وقد وقفت علىٰ شرح أبي القاسم السمرقندي للرسالة الوضعية ضمن مجموع

فلفظُ تعيينٍ وما يماثِلُهْ منها وأحرفُ البِنا تُعادِلُهْ
والكُتْبُ والتراجِمُ المُنظَّمَهْ ثُم سُما العلومِ أيضًا فافْهَمَهْ[1]

بمكتبة راغب باشا ضَمَّ الرسالة العضدية، وشرح أبي القاسم السمرقندي، والقوشجي، والعصام، وأول شرح أبي القاسم: «سبحان من أنطق بذكره اللسان تسبيحًا وتهليلًا»، ويبدو أن سبب الالتباس بينهما أنهما متعاصران، منسوبان إلىٰ بلدة سمرقند، وكلاهما شرح الرسالة الوضعية؛ لذا ترجح لي أن الشرح المطبوع بحاشيتي الدسوقي والحفناوي للقوشجي، والأمر يحتاج إلىٰ تحقيق، والله أعلىٰ وأعلم.

(١) **قوله: (وليس تقسيمي لذاك يحصر...إلخ):** قدم بعض العلماء نقضًا علىٰ حصر أنواع القسم الذي ابتدعه العضد في اسم الإشارة والموصول والحرف والضمير بأن هذا الحصر الاستقرائي منقوض بألفاظ أخرىٰ لم يذكرها موضوعة بنفس الطريقة وهي:

حروف المباني كالهمزة والباء والتاء ...إلخ، فإن العضد اقتصر علىٰ حروف المعاني مع أن حروف المباني كالباء مثلًا موضوعة للجزئيات الكثيرة الحاصلة في النطق بواسطة أمر كلي ومفهوم عام يصدق عليها.

- والجواب بأن حروف المباني ليست من هذا القسم الذي ابتدعه العضد، بل هي من قبيل الوضع العام لموضوع له عام كـ«رجل» فإن مفهومه كل من جاوز حد الصغر وبلغ حد الكبر مفهوم كلي هو الموضوع له، وقد وضع بإزاء هذا المفهوم الكلي لفظ «رجل»، ولا يقال إن لفظ الرجل من القسم الذي اخترعه العضد، فإن ما ابتدعه العضد إنما أوجدته الحاجة، فلم يجد مندوحة سوىٰ ابتداع قسم جديد، في حين أن النكرات وأسماء الأجناس لا ضرورة في إلحاقها بهذا القسم.

لفظ التعيين والتخصيص ونحوهما، فإن هذين اللفظين موضوعان بإزاء مشخصات كزيد المعين والمخصص، وعمرو المعين..إلخ بواسطة أمر عام هو كون الشيء معينًا ومخصصًا.

- والجواب عنه كالجواب عن حروف المباني، فإن لفظ التعيين والتخصيص ونحوهما من قبيل القسم الموضوع له العام بوضع عام.

أسماء الكتب مثل «الكافية» في النحو، «والشافية» في الصرف، وأسماء العلوم كالنحو والصرف، فهي موضوعة بإزاء أفراد جزئية ونسخ كثيرة، علىٰ أنها ألفاظ مخصوصة دالة علىٰ معانٍ مخصوصة، وقد استحضرت تلك الأفراد الكثيرة بواسطة أمر عام وهو ألفاظ مخصوصة منسوبة لابن الحاجب دالة علىٰ معانٍ مخصوصة.

وكذلك عندما نقول: «علم النحو» فإنه موضوع لجزئيات كثيرة مثل: نحو البصرة، ونحو الكوفة، ونحو

ومن قَبيلِ أوَّلِ الأقسامِ الوضعُ للأشخاصِ بالأعلامِ
وثالثُ الأقسامِ عكسُ الأوَّلِ كوضعِ إنسانٍ لمعناهُ الجليْ
والرابعُ الوضعُ لأمرٍ عامٍ لُوحِظَ بالأخَصِّ مِنْ أقْسامِ
قدْ حكموا عليهِ باستحالة لأنهم رأَوْا خُصوصَ الآلة [1]

تنبيه

وما يكونُ من قبيلِ الثاني لا بُدَّ مِنْ قرينةِ البيانِ
فيه وذاكَ لِاستواءِ الوضعِ في أفرادِهِ الأشخاصِ حتمًا فاعْرفِ
وليسَ كالمُشْتَرَكِ اللفظِيِّ لوِحْدةِ الوضعِ بِهِ أُخَيِّ [2]

ابن مالك، ونحو ابن هشام، واستحضرت تلك المعاني الجزئية بواسطة أمر عام وهو مطلق النحو.

- والجواب أن أسماء الكتب والعلوم من قبيل الأعلام الشخصية أو الجنسية، وليس من قبيل القسم الذي اخترعه العلامة العضد.

انظر: شرح القوشجي بحاشيتي الدسوقي والحفناوي، ص١٨٤، قراءات في علم الوضع، ص٦٧ وما بعدها.

(١) قوله: (ومن قبيل أول الأقسام ...إلخ): شرع المصنف رحمه الله في التمثيل لأقسام الوضع، فمثال القسم الأول «الوضع الخاص لموضوع له خاص»: وضع الأعلام للأشخاص، ومثال القسم الثالث في كلام المصنف «الوضع العام لموضوع له عام»: وضع لفظ «الإنسان» بإزاء الحيوان الناطق.

ثم أشار المصنف إلىٰ استحالة القسم الرابع «الوضع الخاص لموضوع له عام» لأن التحقق الخارجي لا يؤيده؛ إذ يستحيل أن يكون الموضوع له عامًا وآلة تصوره خاصة.

انظر: قراءات في علم الوضع، ص٢٩.

(٢) قوله: (وما يكون من قبيل الثاني ...إلخ): أي ما يكون من قبيل القسم الثاني، أي اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار أمر عام كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا يفيد التشخص، أي التعين عن بقية الأفراد الموضوع لها إلا بقرينة معينة كالإشارة الحسية في أسماء الإشارة، والعلم بالصلة في الأسماء الموصولة، وذلك لاستواء نسبة الوضع إلىٰ المسميات والمشخصات، فـ«هذا» موضوع

التقسيم

وما مِنَ اللفظِ هُو المعنيُّ ... أقسامُهُ الكُلّيُّ والجُزْئِيُّ

والأولُ اما ذاتٌ أوْ لا كالحدثْ ... أو نسبةٌ بينهما كما حدَثْ

مأخوذةٌ من طرفِ الذات فذا ... مشتقٌ أو مِنْ طَرَفِ الفِعْلِ خُذَا

فالأولُ اسمُ الجنسِ نحوُ الرجُلِ ... والثانِ مصدرٌ يُرىٰ كالعَدْلِ

والثانِ منْ أقسامِ معنىً يُقْسَمُ ... إن كانَ خاصَ الوضعِ فهْوَ العَلَمُ

أو عامَه فإنْ يكُنْ معناهُ في ... غيرٍ يُضمٌّ فهْوَ حرْفٌ فاعْرِفِ

أو لا يكُنْ معناهُ في الغيرِ فإنْ ... كان القرينةُ الخطابَ قد زُكِنْ

فالمضمرُ أوْ في غَيرِهِ القرينةُ ... فتلكَ حِسّيَّةٌ أوْ عَقْلِيَّةُ

فاسمُ الإشارهْ أولٌ والثاني ... موصولُ الاسْما فاسْتمعْ بيانِي(١)

ليدل علىٰ زيد أو عمرو أو بكر أو غيرهم من جزئيات المشار إليه المفرد المذكر.

وهذا القسم شبيه بالمشترك اللفظي في عدم إفادته المعنىٰ الموضوع له بدون قرينة، إلا أن المشترك موضوع لمعانٍ متعددة بأوضاع متعددة، وهذا النوع بوضع واحد.

انظر: شرح القوشجي بحاشيتي الدسوقي والحفناوي، ص١٣٥، عنقود الزواهر في الصرف للفاضل علاء الدين القوشجي، ص١٧٣، تحقيق: أحمد عفيفي، ط. دار الكتب والوثائق القومية، ط١ سنة ٢٠٠١م، الواضح في علم الوضع للأستاذ أبي مصطفىٰ البغدادي، ص١٤، رسالة منشورة علىٰ الشبكة الدولية.

(١) قوله: (وما من اللفظ ...إلخ): لما فرغ من المقدمة شرع في المقصود وهو تقسيم اللفظ الموضوع باعتبار مدلوله، فينقسم إلىٰ: كلي وشخصي؛ لأن مدلوله إما أن يمتنع من فرض صدقه وحمله علىٰ متعدد فهو المشخص، ويسمىٰ جزئيًا حقيقيًا، أو لا يمتنع كذلك وهو الكلي.

- والأول، أي اللفظ الذي مدلوله كلي إما «ذات»، وهو «اسم الجنس» كرجل، أو «حدث»، وهو «المصدر» كعدل، أو «نسبة بينهما»، وهذه النسبة إما أن تعتبر من طرف الذات، أي بأن يلاحظ

الخاتمة وفيها اثنا عشر تنبيهًا

الأول

تَشتَركُ الثلاثةُ الأخيرةُ   في أنها للغَيرِ ليستْ تَثْبُتُ
لكنها بالغيرِ قد تتحصل   فهْيَ أسما لا حروفًا تُجعلُ[1]

الذات أولًا ثم ينسب لها الحدث وهو «المشتق» كضارب، أو تعتبر من طرف الحدث بأن يلاحظ الحدث أولًا ثم ينسب للذات وهو «الفعل» مثل ضرب.

- والثاني أي اللفظ الموضوع لمعنىٰ مشخص، فوضع اللفظ لذلك المشخص إما «مشخص» أيضًا بأن يكون الموضوع له مشخصًا واحدًا لوحظ بخصوصه، أي بما يعينه من مشخصات من طول وقصر وسواد وبياض فهو «العَلَم» كزيد.

أو«كلي» أي «عام» بأن يكون الموضوع له كلًا من المشخصات لوحظت إجمالًا بأمر كلي يعمها في الصدق بحيث يحمل علىٰ كل واحد منها، وهو علىٰ أربعة أقسام: الحرف، والضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول.

- ووجه الحصر في هذه الأقسام أن مدلوله إما أن يكون معنىٰ في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير إليه وهو «الحرف»، أو لا يكون كذلك.

- ولما كانت الألفاظ الموضوعة لمشخصات وضعًا عامًا يحتاج حين استعمالها إلىٰ قرينة لإفادة التعيين، فالقرينة إن كانت في المخاطبة، أي في توجيه الكلام للغير للإفهام، فهو «الضمير».

- وإن كانت القرينة في غير المخاطبة فإما أن تكون «حسية» بأن يشار إلىٰ المراد بذلك اللفظ بعضو من الأعضاء المحسوسة، فهو «اسم الإشارة»، أو «عقلية» بأن يشار إلىٰ المراد باللفظ الذي هو معين عند المخاطب باعتبار تعينه بنسبة مضمون جملة إليه معهود بين المتكلم والمخاطب انتسابه إليه فهو «الاسم الموصول».

شرح الفاضل القوشجي علىٰ الرسالة الوضعية، ص١٤٠: ١٨٢ (بتصرف).

(١) أي الضمير واسم الإشارة والموصول تشترك في أن مدلولاتها ليست معاني في غيرها كما في الحروف، فإن مدلولاتها معانٍ مستقلة بالمفهومية متعلقة بنفسها، ملحوظة قصدًا وبالذات، صالحة للحكم عليها وبها، ومدلولات الحروف لا تستقل بالمفهومية، بل هي آلات لملاحظة غيرها فلا تعقل بنفسها، وإن كانت هذه الثلاثة، أي الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول تتحصل من

الثاني

ولــم تُــفــدْ قــريــنــةٌ عقليهْ تــشــخُــصًــا وخــالــفَ الحسيهْ
ومــثــلُــهَــا قــريــنــةُ الــخِــطــابِ نحوُ الــذي هــذا هو التصَابِي[1]
فــاحْــكُــمْ لــذي الأولِ بالكليهْ واحكــمْ لــذي اثنتيــنِ بالجُزئيــهْ[2]

حيث إنها مرادة بها بالغير، وهو القرينة علىٰ قياس الأسماء المشتركة لفظًا، فهي أسماء فامتازت هذه الثلاثة عن الحروف بعد اشتراكها في كونها موضوعة لمشخصات وضعًا عامًا.

انظر: شرح أبي القاسم السمرقندي علىٰ الرسالة العضدية، ورقة (٢٣)، مخطوط بمكتبة راغب باشا.

(١) التَّصابي: جَهْلَة الفُتُوَّةِ واللَّهْوِ مِنَ الغَزَل.

انظر: لسان العرب لأبي الفضل محمد بن مكرم (ابن منظور الإفريقي) (١٤/ ٤٤٩)، مادة (صبا)، ط. دار صادر-بيروت ط٣ سنة ١٤١٤هـ.

(٢) قوله: (ولم تفد قرينة عقلية ...إلخ): أشار المصنف إلىٰ أن قرينة الموصول تختلف عن قرينتي الضمائر وأسماء الإشارة، فإن قرينة الموصول أعني جملة الصلة لا تكفي وحدها في إزالة الإبهام الكامن فيها بخلاف قرينة اسم الإشارة والضمير؛ لأننا لو افترضنا أني قد قمت بإكرام أكثر من شخص، وقلت بعد ذلك: جاء الذي أكرمته، فإن جملة الصلة حينئذ غير قادرة وحدها علىٰ كشف وتعيين المشخص بخلاف قرينة الخطاب في الضمائر، فإن حالة الخطاب وتوجيه الكلام للغير قرينة ظاهرة في تحديد المراد، وكذا قرينة الإشارة الحسية كافية في تحديد وتشخيص الجزئي المشار إليه بـ«هذا، وهذه، وهؤلاء» مثلًا.

فلذلك كان الموصول كليًا والضمير واسم الإشارة جزئيين.

قال القوشجي: وفيه بحث؛ إذ الموصول موضوع للمشخص علىٰ ما حققه العضد، وعدم فهم السامع لا يوجب الكلية.

اللهم إلا أن يقال: المراد أن الموصول عُدَّ كليًا نظرًا إلىٰ فهم السامع من مجرد قرينة الصلة والإشارة العقلية مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي، لا أن الموصول كلي حقيقة.

انظر: شرح القوشجي علىٰ الرسالة الوضعية، ص١٩٦، قراءات في علم الوضع، ص٨٣.

الثالث

وقـد علمـتَ بالبيـانِ السـابقِ ... مـا بيـن زيـدٍ وأنـا مـن فـارقِ
وجَـعْـلُ جزئـي لـذاك مُقَسَّمَا ... مِـنْ دونِ هـذا فـاسـدٌ فلتعلَما
بظـنِّ أنَّ مـا يُعَـدُّ مضمـرَا ... عُـيِّنَ بالوضعِ وفي هـذَا طَـرَا [(١)]

الرابع

وبـانَ بالتقسيمِ أيضًـا أنَّ مَا ... يُـقـالُ في الأحـرفِ كَـيْ أنْ تفهما
أتـىٰ لـمـعـنىً لـيـسَ يستقِلُّ ... وضِـدُّهُ الاسـمُ كـذاكَ الـفِـعْـلُ [(٢)]

الخامس

وأنَّ حـدَّ الـفـعـلِ حـدٌّ جامعُ ... لا يشملُ المشتقَ فـهْـوَ مـانِـعُ

---

(١) قوله: (وقد علمت بالبيان السابق ..إلخ): أي علمت بالبيان السابق الفرق بين العَلَم والضمير، فإن كلًا منهما قد وضع لخاص، ولكن العَلَم المعنىٰ الموضوع فيه واحد فقط، وأما المعنىٰ في الضمير فإنه وضع لمجموعة من الجزئيات علىٰ سبيل البدل، فيصدق «أنا» علىٰ زيد أو عمرو أو بكر، فالمعنىٰ الخاص فيه متعدد ولذا احتاج إلىٰ قرينة لتعيينه، وعلمت أيضًا فساد تقسيم الجزئي إلىٰ العلم والضمير دون اسم الإشارة بناءً علىٰ ظن بعضهم أن اسم الإشارة موضوع لأمر عام، إلا أنه يتعين بقرينة الإشارة الحسية في استعماله في معين دون أصل الوضع، ومدلول الضمير يتعين بالوضع الذي هو مناط الجزئية.

ووجه الفساد ما مرَّ من أن التعيين في اسم الإشارة وضعي كالعَلَم والمضمر.

انظر: شرح القوشجي بحاشيتي الدسوقي والحفناوي، ص٣٠، الواضح في علم الوضع، ص١٩.

(٢) قوله: (وبان بالتقسيم أيضًا ..إلخ): أي تبين من هذا الذي ذكر في التقسيم أن معنىٰ قول النحاة: «الحرف يدل علىٰ معنىٰ في غيره» أنه لا يستقل بالمفهومية، فإنه ظهر أن مدلول الحرف إنما يتحصل بمتعلقه لكونه آلة ملاحظة حاله فيتعقل بتعقله، وهو معنىٰ عدم استقلاله بالمفهومية، وذلك بخلاف الاسم والفعل، فإن الأول تمام معناه مستقل، والثاني بعضه كذلك، فكل منهما يدل علىٰ معنىٰ في نفسه.

انظر: شرح أبي القاسم السمرقندي علىٰ الوضعية، ورقة (٢٤، ٢٥)، (بتصرف).

لأنــــه دَلَّ عــلــىٰ الــزمــانِ   بالوضـعِ ضِمنًـا بخـلافِ الثـاني[١]

السادس

وأنَّ موضـوعَ اسـمِ جنـسٍ عُيِّنَـا   بـالـلامِ لا مِـنْ ذاتِ أحـرفِ البِنَا
وضِـدُّهُ قُـلْ عَلَمُ الجِنْسِ فَقَدْ   بان لكَ الفرقُ كـ «بَـرَّهْ» و«أَسَدْ»[٢]

(١) قوله: (وأن حد الفعل حد جامع ..إلخ): النحاة قد حدُّوا الفعل بأنه ما دلَّ علىٰ معنىٰ في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

- وأورد عليه أن ضاربًا يصدق عليه الحد وليس بفعل، وذلك لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، فهذا يدل علىٰ أن الزمان الحال جزء مفهومه، فالحد ليس بمانع.

- والجواب بالفرق بين الفعل والمشتق بأن الفعل ما دلَّ علىٰ حدث ونسبة إلىٰ موضوع وزمانها، علىٰ أن الحدث أول ما اعتبر في مفهومه، فضارب ليس كذلك؛ لأنه يدل علىٰ ذات ونسبة الحدث إليهما، فالملحوظ أولًا في الفعل الحدث، وفي المشتق الذات.

انظر: شرح القوشجي علىٰ الرسالة الوضعية بحاشيتي الدسوقي والحفناوي، ص٢٢٧ وما بعدها.

(٢) قوله: (وأن موضوع اسم الجنس ..إلخ): اعلم أن في اسم الجنس مذهبين:

- أحدهما أنه موضوع للماهية المعينة المتحققة في فرد غير معين، ويسمىٰ فردًا منتشرًا، وهو مذهب الزمخشري وابن الحاجب والتفتازاني.

- وثانيهما أنه موضوع للماهية من حيث هي هي من غير تعيين، وإنما يحصل التعيين بواسطة القرينة الخارجية، مثل اتصال لام التعريف به في قولنا: رأيت الأسد في حديقة الحيوان، فدلالته علىٰ التعيين عارضة لا بأصل الوضع، وهذا مختار العلامة العضد ووافقه السيد.

أما عَلَم الجنس كأسامة فهو موضوع للماهية المعينة في ذهن الواضع، ومثل له المصنف بـبَرَّة للمبرة بمعنىٰ البر.

انظر: شرح القوشجي، ص٢٣٠، اجتماع البحرين في بيان اختلاف السعدين «السعد التفتازاني والسيد الشريف» للفاضل عبد الله بن عثمان الرومي المعروف بـ«مَسْتَجِي زاده»، ص٢٤، تحقيق: محمد عبدالقادر نصار، ط. دار الإحسان-القاهرة ط١ سنة ٢٠١٩م، قراءات في علم الوضع، ص٦٩.

السابع

وعكسُ موصولٍ هِيَ الحروفُ في غيرِها مدلُولُها مظروفُ
فبانضمامِها المعانِيْ حَصَلَتْ وعَيَّنَ الموصولَ ما فيه ثبتْ(١)

الثامن

والفعلُ والحرفُ عليها يَمْنَعُ وقوعَ حُكْمٍ إذْ لقصدٍ يتْبعُ
وهْوَ للاستقلالِ قدْ يَستلزِمُ وفيهما قد انتفى فاستفهِمُوا
هذا إذا لم تُرِدِ اللفظَ فإنْ رُمْتَ فكالاسمِ هُمَا كَما زُكِنْ(٢)

---

(١) قوله: (وعكس الموصول ..إلخ): شرع المصنف رحمه الله في التفرقة بين الموصول والحرف، وقد تقدم أن الحرف إنما يدل علىٰ معنىٰ في غيره يتحصل بانضمام ذلك الغير إليه، وأن الموصول يدل علىٰ معنىٰ في نفسه، لكن يتعين من حيث إنه مراد بمضمون جملة نسب إليه، فعلىٰ هذا الموصول عكس الحرف، فإن الحرف يدل علىٰ معنىٰ في الغير، وتَحَصُّله وتَعَقُّله بذلك الغير، والموصول عكس ذلك؛ إذ معناه أمر مبهم عند السامع يتعين بمعنىٰ فيه، وهو مضمون الصلة.
انظر: شرح أبي القاسم السمرقندي علىٰ الوضعية، ورقة (٢٧).

(٢) قوله: (والفعل والحرف عليها يمنع ...إلخ): أشار المصنف إلىٰ علة امتناع الحكم علىٰ الفعل والحرف مستعملين في معناهما، وهي أن صحة الحكم علىٰ شيء موقوفة علىٰ ثبوته في نفسه، أي استقلاله بالمفهومية ليمكن إثبات غيره له، وكل واحد من مدلوليهما غير مستقل بالمفهومية، بل بأمر ثابت للغير.
اللهم إلا عند قصد إرادة اللفظ خاليًا من الدلالة فذهب الجمهور إلىٰ أنه ينزل منزلة الاسم فيجوز الحكم عليه، فعندما نقول: ضرب فعل ماضٍ، يكون الحكم علىٰ «ضرب» باعتبار لفظه، فينزل منزلة الاسم في أن كليهما ملحوظ قصدًا، ولذا صح الحكم عليه.
- وذهب العلامة السعد إلىٰ أن «ضرب» في المثال السابق ليس منزلًا منزلة الأسماء، بل هو اسم معتقدًا أن كل لفظ وضع بإزاء معنىٰ اسمًا كان أو فعلًا أو حرفًا له اسم عَلَم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته علىٰ ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف، فتجعل كلًا من الثلاثة محكومًا عليه، لكن بوضع

التاسع

وجَــوَّزُوا الإخـبـارَ بالأفعالِ دون الـحـروفِ فاستمِعْ مَقالِي
لما لها مِــنْ نــوعِ الاستقلالِ فـهُـوَ كُـلـيٌّ بـهـذا الـحـالِ[1]

العاشر

وهــلْ ضـمـيرُ غـائـبٍ جزئيٌّ أو لا فـفـيـه نـظـرٌ قـــويُّ[2]

غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركًا ولا يفهم منه معنىٰ مسماه.
- ورده السيِّد بأن دلالة الألفاظ علىٰ نفسها ليست مستندة إلىٰ وضع أصلًا لوجودها في المهملات بلا تفاوت، وجعلها محكومًا عليه لا يقتضي كونها اسمًا؛ لأن الكلمات متساوية الأقدام في جواز الإخبار عن ألفاظها، بل هو جارٍ في الألفاظ المهملة كقولنا: «حسق» مركب من ثلاثة حروف.
ودعوىٰ أن الواضع وضع المهملات بإزاء أنفسها وضعًا قصديًا أو غير قصدي، وأنها أسماء بهذا الاعتبار خروجٌ عن الإنصاف ومكابرة في قواعد اللغة.
انظر: شرح الرسالة العضدية للقوشجي، ص٢٣٧، اجتماع البحرين، ص٤٢، قراءات في علم الوضع، ص١١٣.

(١) قوله: (وجوزوا الإخبار بالأفعال ...إلخ): ذهب علماء الوضع إلىٰ جواز الإخبار بالأفعال بخلاف الحروف؛ وذلك لأن الفعل له استقلالية بالمفهومية جعلته يشبه الأسماء في صحة الحكم بها، ولكن هذه الاستقلالية ليست تامة؛ لأن الفعل ملحوظ علىٰ أنه معرف لحال الغير، فلذا نقصت رتبته عن رتبة الأسماء، والفعل يقع محكومًا به باعتبار بعض معناه وهو «الحدث»، فإن الفعل باعتباره يكون كليًا، فعندما نتصور الذهاب في قولنا: «ذهب»، فإن العقل يجوِّز صدقه علىٰ أفراد كثيرة يتحقق فيها ذلك الذهاب.
انظر: قراءات في علم الوضع، ص١١٧، ١١٨ (بتصرف).

(٢) الضمير مطلقًا سواء كان للغائب أو للمتكلم أو للمخاطب موضوع لكل من المشخصات وضعًا كليًّا عامًا، بيد أن علماء الوضع اختلفوا في تحقيق مفهوم ضمير الغائب هل هو موضوع لجزئيات مفهوم تقدم ذكره سواء كانت جزئيات إضافية أو حقيقية كما يقتضيه كثرة رجوعه إلىٰ المفهومات الكلية المتقدمة كثرة تبعد القول بالتجوز، أو موضوع لجزئيات مشخصة كسائر أخواته من الضمائر،

الحادي عشر

وفــوقَ ذو معناهما الـكُـلـيُّ وَضْعًا وفي استعمالِهِ الجُزئيُّ[١]

الثاني عشر

والحُكْـمُ للألفـاظِ فيـه يُنظَـرُ للوضعِ حتمًا إذْ هُـوَ المعتبرُ
فلا تقعْ في الـرَيْـبِ مِـنْ تناوُبِ في اللفظِ يجرِيْ واحتفظْ مطالِبِي[٢]
هــذا هُــوَ الغايـةُ في اختصـارِي فاحفظْـهُ وارجــو العفْـوَ للعطَّـارِ
والـحـمـدُ لله علىٰ مـا سَـهَّـلَـهْ ثُـمَّ صـلاتُـهُ عـلـىٰ مـن أرْسَـلَـهْ

وفي هذا الخلاف نظر قوي.

ووجهه: أن كثيرًا ما يكون المرجوع إليه للضمير الغائب كليًا كما يكون جزئيًا، والحكم بأنه في حدهما مجاز بعيد؛ لكثرة الكل، فالجزم بكليته وجزئيته محل نظر.

انظر: شرح القوشجي علىٰ الرسالة العضدية بحاشيتي الدسوقي والحفناوي، ص٢٥١، شرح عصام الدين الإسفراييني علىٰ الرسالة العضدية، ورقة (٧٥)، مخطوط محفوظ بمكتبة راغب باشا.

(١) المقصود من هذا التنبيه هو الإشارة إلىٰ التفرقة بين الأسماء التي تشابه الحروف في التزام ذكر المتعلق بعدها، وذلك مثل: ذو، وفوق، تقول: جاءني ذو علم، وزيد فوق الشجرة، فيلتزم فيهما الإضافة كما يلتزم في الحرف ذكر متعلقه.

وحاصل الفرق أن المعتبر في الكلية والجزئية هو الوضع، فذو بمعنىٰ صاحب، وفوق بمعنىٰ علو، وهذا معنىٰ مستقل بالفهم، فإذا ذكرا مفردين فهم منهما ذلك فلا يكونان حرفين، ومعناهما كلي لصدقه علىٰ كثيرين، وإنما الجزئية تعرض لهما حين الاستعمال لا في أصل الوضع؛ لأن أصل معناهما هو مطلق «صاحب» ومطلق «علو»، فلا يكونان جزئيين.

انظر: الواضح في علم الوضع، ص٢٥ .

(٢) قوله: (والحُكْمُ للألفاظ فيه ..إلخ): أراد المصنف رحمه الله دفع ما يتوهم أن الحكم بالكلية والجزئية والعَلَمية والموصولية وأمثالها إنما هو باعتبار ما استعمل فيها من المعاني، فذكر أن المعتبر

المصطفى الماحِي ظلامَ الشركِ والآلِ والصحبِ لآلي السِّلْكِ

ما رقَّصَ الغُصنَ غِناءُ الوَرَقِ فأمطرتْهُ السُّحْبُ دُرَّ الودَقِ

تمت



في الألفاظ هو حال الوضع والموضوع له، فلا تقع في الريب من تناوب الألفاظ بعضها مكان بعض.

انظر: شرح القوشجي، ص٢٥٦.



مَنْظُومَة فِي آدَابِ البَحْثِ وَالمُنَاظَرَة



بسم الله الرحمن الرحيم

يقولُ راجِي عَفْوِ ربِّهِ حَسَنْ أبدأُ بِالتحميدِ في نَظْمِ حسنْ
مصليًا علىٰ الرسولِ الأكرمِ وآلِهِ وصحبِهِ مَنْ ينتمِيْ
هاكَ عقودَ الدُّرِّ في الآدابِ ما يتغالىٰ فيه ذو الألبابِ[1]
في سِلْكِهِ نظمتُ متْنَ العضُدِ ليسهُلَنَّ حفظُهُ للمُبتدِيْ
الناقلُ التصحيحُ مِنْهُ يُطلَبُ والمدعِيْ دليلَهُ تَستصْحِبُ[2]

(١) قال المصنف رحمه الله: اعلم أن هذا الفن يسمىٰ علم المناظرة، وعلم آداب البحث، وعلم صناعة التوجيه.
وعرف هذا العلم بأنه قوانين يعرف بها أحوال الأبحاث الجزئية من حيث كونها موجهة أو غير موجهة.
- ومعنىٰ توجيه المناظر كلام خصمه جعل كلامه مقابلًا له ودافعًا إياه.
وموضوع هذا العلم المناظرة؛ لأنه يبحث فيه عن أحواله وقيل موضوعه: الأدلة من حيث إنها تُثبت المدعىٰ علىٰ الغير.
والغرض منه صيانة الذهن عن الخطأ في الوصول إلىٰ المطلوب.
ووجه الحاجة إليه أن المسائل لما كانت تتزايد يومًا فيومًا بتوالي الأفكار وتتالي الأنظار وكانت الطبائع متصادمة والآراء متخالفة ولا يتميز الخطأ عن الصواب والقشر عن اللباب؛ إذ كل من الخصمين يبرهن علىٰ مطلوبه ويعتقد حقيته فاحتيج إلىٰ قوانين يعلم بها أحوال البحث وكيفياته فدُوِّنت وسميت بـ(علم المناظرة).
انظر: حاشية العطار علىٰ شرح ملا حنفي علىٰ الرسالة العضدية، ورقة (٣)، مخطوط بالمكتبة الأزهرية الهدية المختارية شرح الرسالة العضدية للعلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ص٣٤ تحقيق: نعيم أشرف نور أحمد ط. إدارة القرآن والعلوم الإسلامية-كراتشي ط١ سنة ١٤١٩هـ.

(٢) هو معنىٰ قول العلامة العضد: «إن كنت ناقلاً فالصحة، أو مدعيًا فالدليل».
والمدعي: من نصب نفسه لإثبات الحكم بالدليل أو التنبيه.
قال السيد: «تصحيح النقل هو بيان صدق نسبة ما نُسِبَ إلىٰ المنقول عنه».
وقال عبد الرشيد الجونفوري: وقوله -أي السيد-: «تصحيح النقل» أولىٰ من قول القاضي العضد:

والمنـعُ للنقــلِ مجــازٌ عندهــمْ والمُدَّعَىٰ أيضًـا مُنِحـتَ رشـدَهمْ[1]
لأنــــهُ[2] ســؤالُــكَ الـدليـلا . . . .

«صحة النقل»؛ لأن الظاهر منه كون النقل صحيحًا ولا يطلب ذلك، بل يطلب التصحيح، وهو إظهار أن ما نسب الناقل إلىٰ المنقول عنه منسوب إليه في نفس الأمر. اهـ

ولذلك عدل المصنف رحمه الله عن عبارة العضد إلىٰ عبارة السيد ﷺ.

واختلف العلماء هل يجب طلب التصحيح للسائل أم يستحسن وفي أنه هل يجب علىٰ الناقل بعد طلب التصحيح منه إحضار المنقول عنه أو لا، والأظهر في زماننا الأول لشيوع الكذب.

ومثال ذلك نقول: إذا تكلمت بالكلام الخبري فلا يخلو أن تكون ناقلًا أو مدعيًا.

فإن كنت ناقلًا وقلت مثلًا: قال أبو حنيفة: النية ليست بشرط في الوضوء فيقول السائل -طالب التصحيح-: من أي كتاب تقول هذا؟ فتقول أنت: من (الهداية) فيقول السائل: أحضره عندي فتحضره أنت فيتم الكلام.

وإن كنت مدعيًا وقلت: الغيبة حرام فيقول: بأي دليل تقول؟ فتقول: لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات:١٢].

انظر: شرح الملا حنفي علىٰ الرسالة العضدية في آداب البحث والمناظرة، ومعه حاشية مير أبي الفتح وحاشية إسماعيل الكلنبوي، ص٣٩، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط.دار الكتب العلمية-بيروت، شرح الرشيدية للشيخ عبد الرشيد الجونفوري الهندي علىٰ الرسالة الشريفية في آداب البحث للسيد الشريف الجرجاني، ص١٨، تحقيق وشرح: علي مصطفىٰ الغرابي، ط. مكتبة الإيمان-القاهرة ط١ سنة ٢٠٠٦م الهدية المختارية ص٤١، ٤٩.

(١) يحتمل أن يكون المراد بالمنع هٰهنا معناه الحقيقي، وحينئذ يكون «المجاز» عبارة عن المجاز في النسبة، أعني نسبة المنع إلىٰ النقل والمدعىٰ، فقولك: «هذا النقل ممنوع، أو هذا المدعىٰ ممنوع» معناه أن دليله ممنوع.

ويجوز أن يكون المراد بالمنع استعمال لفظ «المنع»، وحينئذ يكون المجاز بمعنىٰ المجاز في الطرف، أعنىٰ لفظ المنع، فمعنىٰ قولك: «هذا النقل ممنوع، أو هذا المدعىٰ ممنوع» أنه مطلوب البيان مثلًا.

انظر: حاشية مير أبي الفتح علىٰ الرسالة العضدية، ص٦٢.

(٢) في (ب) إذ أنه.

. . . . علىٰ المقدماتِ كُـنْ كفيلا[١]

ثُـمَّ إذا شـرحـتَ في تـقـريـرِهِ وضبطِهِ بالفكرِ مَـعْ تـحـريـرِهِ

تـوجَّـهَ الـمـنـعُ عليهِ إنْ يَـرِدْ مجردًا يا صاحِ أو مَـعَ السَّنَدْ[٢]

ولا يـسُـوغُ الـدفـعُ إلا في سنَدْ كـان مـسـاويًـا لـمـنـعٍ قـد ورَدْ

ويُـنْـقَـضُ الـدلـيـلُ بالتخالُفِ أو بـدلـيـلٍ[٣] جـازمٍ مخالفِ

وفي كليهما تـصـيـرُ مـانـعًـا فكـن لِمـا أقـولُ خَبْـرًا سـامعًا[٤]

---

(١) عبارة عن قول العضد: «إذ المنع في عرفهم طلب الدليل علىٰ مقدمتيه».

قال المصنف في حواشيه: الظاهر أن المراد هو الطلب من المستدل، ويحتمل الطلب مطلقًا سواء كان من نفسه أو من المستدل. انظر: شرح ملا حنفي، ص٤٠، حواشي العطار، ورقة (١٧).

(٢) قوله: (ثم إذا شرحتَ ..إلخ) أي إذا علمت أن الدليل يطلب منك لو كنت مدعيًا فاعلم أنك إذا اشتغلت به توجه عليك المنع.

والمنع: طلب الدليل علىٰ ما يحتاج إلىٰ الاستدلال، وطلب التنبيه علىٰ ما يحتاج إليه.

والمنع قسمان: الأول: منع مجرد عن السند، وذلك بأن يقول المانع: أمنع صحة هذه الدعوىٰ، أو لا أسلم صحة هذه الدعوىٰ. والثاني المنع المقترن بالسند.

والسند هو: ما يذكره المانع وهو يعتقد أنه يستلزم نقيض الدعوىٰ التي يُوجَّه إليها المنع.

انظر: الهدية المختارية ص٥٦، رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ص٥٧، ٥٨، ط. دار الطلائع-القاهرة سنة ٢٠٠٩م.

(٣) في (ب) جاء من جازم.

(٤) في (ب): فكن أخي لما أقول سامعًا.

وقول المصنف: (ولا يسوغ الدفع ..إلخ) عبارة عن قول العضد: «ولا يدفع السند إلا إذا كان مساويًا، أو نقض بالتخلف، أو عورض بدليل الخلاف، ففي الصورتين صرت مانعًا».

والمعنىٰ: أي لا يدفع السند بالمنع والإبطال إلا إذا كان مساويًا للمنع، أو نقض بتخلف الحكم عن الدليل، أو عورض بدليل يدل علىٰ خلاف ما يدل عليه دليل المعلل، وفي الصورتين -أي صورة

مثالُ ما قدَّمتَ أن تقولا ... لربِّنا الكلامُ لن يزولا

مستندٌ فيه لبعضِ الكُتبِ ... أو مستدلًا بدليلِ الصَّحْبِ

أعني به إسنادَهُ الكلامَا ... في ﴿وَكَلَّمَ اللهُ﴾ فكُنْ إمامَا

فالخَصْمُ قد يمنعُهُ بالتجوُّزِ ... ودفعُهُ[1] بالأصلِ والتحَرُّزِ

ونقضُهُ بالخُلْفِ في نحوِ خَلَقْ ... فإنَّهُ إضافةٌ وهْوَ الأحَقْ

والخصمُ قد يمنعُهُ بأنَّهُ ... أمرٌ حقيقيٌّ يجوزنَّهُ[2]

أو أنْ يُقالَ إنَّهُ مركَّبُ ... مِنْ أحْرُفٍ حوادِث تُرَتَّبُ

وهذه يا صاحبي مُعَارَضَهْ ... ودفعُهَا بمنعِ ما قد عَارضَهْ

بأنَّ معنىٰ ذاك في النَّفْسِ جَلِيْ ... دليلُنا عليه قَوْلُ الأخْطَلِ[3]

النقض والمعارضة- صرت مانعًا، أي أن المعلل الأول في الصورتين يصير سائلًا.

والنقض: تخلف الحكم عن الدليل، بأن يجري الدليل في مادة أخرىٰ لا تتصف بحكم المدعىٰ.

والمعارضة: إقامة الدليل علىٰ خلاف ما أقام عليه الخصم الدليل.

انظر: شرح ملا حنفي، ص٤٢، ٤٣ (بتصرف)، علم آداب البحث والمناظرة للدكتور محمد ذنون الفتحي، ص٢٠١، ٢٣٤.

(١) في (ب) فدفعه.

(٢) في(أ) يجوزونه.

(٣) قوله: (مثال ما قدمت .. إلخ): شرع المصنف في تمثيل ما سبق بأن يقال: إن الله ﷻ متكلم بكلام أزلي ناقلًا عن أحد الكتب المعتبرة، أو مدعيًا باستدلال الأصحاب بإسناد الكلام لله ﷻ في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

فللخصم أن يمنع هذه الدعوىٰ بجواز المجاز بأن يقال: لا نسلم أنه أسنده إلىٰ ذاته حقيقة لِمَ لا يجوز أن يراد خلق الكلام علىٰ سبيل المجاز.

- ويندفع بأن الأصل في الكلام الحقيقة لا المجاز.

تَمَّ بحمدِ اللهِ ما بهِ يَشَا ... في نحوِ ساعةٍ مضتْ بعْدَ العِشَا

وأسألُ اللهَ دوامَ النَّفْعِ ... بهِ إلىٰ يومِ الجزا والجمعِ

ثُمَّ الصلاةُ مِنْ لدىٰ الوهابِ ... علىٰ النبيْ والآلِ والأصْحَابِ

ما سجعتْ وَرْقًا علىٰ الأغصانِ(١) ... أو عَطَّرَ الرَّوْضَ عبيرُ البانِ

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد النبي الأمي وعلىٰ آله وصحبه وسلم، آمين(٢).

أو ينقضه بالتخلف في -الخلق- بأن يقال: الخلق صفة أزلية له تعالىٰ؛ لأنه أسند الخلق لذاته كالكلام، مع أن الخلق أمر إضافي؛ إذ هو عبارة عن إضافة القدرة إلىٰ المقدور، فتخلف الحكم عن الدليل.

- فيمنع مستندًا بأن يقال: الكلام صفة حقيقية كالقدرة.

أو يقول علىٰ سبيل المعارضة: إن دليلكم وإن دَلَّ علىٰ أن الكلام صفة أزلية لله تعالىٰ، لكنه معارض بأن الكلام مركب من الحروف الحادثة، وكل ما كان كذلك لا يكون ثابتًا في الأزل.

- فيمنع بأن يقال: لا نسلم أن الكلام الأزلي مركب من الحروف بل هو كلام نفسي، وسند هذا المنع قول الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جعل اللسان علىٰ الفؤاد دليلا

هذا وقد استند المصنف رحمه الله في منعه للبيت المنسوب للأخطل تبعًا لأصله، والأولىٰ في زماننا لما نراه من تشغيب خصوم متكلمي أهل السنة الاستناد في إثبات الكلام النفسي إلىٰ قول الله تعالىٰ: ﴿فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِۦ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْۚ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًاۖ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ٧٧].

انظر: شرح ملا حنفي، ص٤٤، ٤٥، حواشي العطار ورقة (٤٥).

هذا آخر ما تيسر من التعليق علىٰ منظومات شيخ الإسلام العلامة حسن العطار في علم المقولات، وعلم الوضع، وآداب البحث والمناظرة، وقد وقع الفراغ منه عصر يوم السبت الموافق الرابع عشر من شوال سنة ألف وأربعمائة وإحدىٰ وأربعين من الهجرة النبوية علىٰ يد جامعها ذي التقصير محمد بن رجب بن علي، عامله الله بلطفه الخفي.

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم

(١) في (أ) الأفنان.

(٢) خاتمة (ب): تمت بحمد الله تعالىٰ علىٰ يد مصطفىٰ البدري.

ثبت المصادر والمراجع

- اجتماع البحرين في بيان اختلاف السعدين «السعد التفتازاني والسيد الشريف» للفاضل عبد الله بن عثمان الرومي المعروف بـ«مَنْشْجِي زاده»، تحقيق: محمد عبد القادر نصار، ط. دار الإحسان-القاهرة ط١ سنة ٢٠١٩م.

- الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة، تصنيف: محمد كامل الفقي، ط. المطبعة المنيرية بالأزهر الشريف-القاهرة، بدون تاريخ.

- الإشارات والتنبيهات للشيخ الرئيس ابن سينا بشرح العلامة نصير الدين الطوسي، تحقيق: سليمان دنيا، ط. دار المعارف-القاهرة ط٣، بدون تاريخ.

- الأعلام لخير الدين بن محمود الزركلي، ط. دار العلم للملايين-بيروت ط١٥ سنة ٢٠٠٢م.

- البدر الساطع على جمع الجوامع للشيخ محمد بخيت المطيعي، ط. دار الكتبي-القاهرة ط١ سنة ٢٠٠٨م.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للعلامة محمد بن علي الشوكاني، ط. دار المعرفة-بيروت، بدون تاريخ.

- التبيان في الوضع والبيان للشيخ عبد الكريم المدرس، مطبوع ضمن مجموع (رسائل العرفان)، ط. الدار العربية للطباعة- بغداد ط١ سنة ١٩٧٨م

- تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية للعلامة قطب الدين الرازي، وبذيله حاشية السيد الشريف، ط. المكتبة الأزهرية للتراث-القاهرة ط١سنة ٢٠١٣م.

- التحفة البهية في طبقات الشافعية للشيخ عبد الله الشرقاوي، ط. كشيدة للنشر والتوزيع-القاهرة ط١ سنة ٢٠١٥م.

-التعريفات للسيد الشريف الجرجاني، تحقيق وزيادة: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط. دار النفائس-بيروت ط٣ سنة ٢٠١٢م.

-تعريف المقولات للشيخ محمد أبي عليان الشافعي، اعتناء: أحمد الشاذلي الأزهري، ط. دار النور المبين-عمَّان سنة ٢٠١٦م.

- الجوهر النضيد شرح منطق التجريد للعلامة جمال الدين الحسن بن يوسف (ابن المطهر الحلِّي)، وهو شرح على «منطق التجريد» للخواجة نصير الدين الطوسي، تحقيق: محسن بيدارفر، ط. انتشارات بيدار-قُم سنة ١٤٣٥هـ.

-حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ط. دار الفكر-بيروت، بدون تاريخ.

- حاشية العطار على شرح تهذيب المنطق للخبيصي، (مطبوع مع حاشية ابن عرفة الدسوقي على شرح تهذيب المنطق للتفتازاني لعبيد الله بن فضل الله الخبيصي) ط. دار الإمام الرازي-القاهرة ط١ سنة ٢٠١٥م.

-حاشية العطار على شرح ملا حنفي على الرسالة العضدية في آداب البحث، مخطوط بالمكتبة الأزهرية.

- حاشية العطار الصغرى على شرح مقولات السجاعي، وبذيله حاشية الشيخ محمد حسنين العدوي، ط. المطبعة العامرة العثمانية-القاهرة سنة ١٣١٣هـ.

- حاشية العطار الكبرى على مقولات السيد البليدي، ط. المطبعة الخيرية ط١ سنة ١٩١٠م.

- حسن العطار، تصنيف: محمد حسن عبد الغني، ط. دار المعارف- القاهرة ط٢، بدون تاريخ.

- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تصنيف: عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار، تحقيق: محمد بهجة البيطار، ط. دار صادر-بيروت ط٢ سنة ١٩٩٣م.

- خلاصة علم الوضع للشيخ يوسف الدجوي، ط. مكتبة القاهرة.

- دراسات في الفلسفة الإسلامية للدكتور عباس محمد حسن سليمان، ط. دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية سنة ٢٠١٨م.

- دستور العلماء للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، تعريب: حسن هاني، ط. دار الكتب العلمية-بيروت ط١ سنة ٢٠٠٠م.

- رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. دار الطلائع-القاهرة سنة ٢٠٠٩م.

- الرسالة الغرَّاء في الفرق بين نوعي العلم الإلٰهي والكلام للقاضي سراج الدين الأرموي، تحقيق: محمد أكرم أبو غوش، ط. دار النور المبين-عَمَّان ط١ سنة ٢٠١٣م

- رسائل الشجرة الإلٰهية في علوم الحقائق الربانية لشمس الدين محمد بن محمد الشهرزوري، تحقيق: محمد نجيب كوركون، ط. دار صادر-بيروت، دار الإرشاد-استانبول ط٢ سنة ٢٠٠٧م.

- شرح أبي القاسم الليثي السمرقندي على الرسالة العضدية، مخطوط بمكتبة راغب باشا.

- الشرح الجديد على جمع الجوامع للشيخ عبد الكريم الدَّبَّان، تحقيق: صلاح ساير فرحان العبيدي، ط. مكتبة أمير-كركوك، دار ابن حزم-بيروت ط٢ سنة ٢٠١٨م.

- شرح الرسالة العضدية في علم الوضع للفاضل علاء الدين القوشجي بحاشيتي ابن عرفة الدسوقي والحفناوي، اعتناء: مرعي حسن الرشيد، ط. نور الصباح-تركيا ط١ سنة ٢٠١٢م.

- شرح الرشيدية للشيخ عبد الرشيد الجونفوري الهندي علىٰ الرسالة الشريفية في آداب البحث للسيد الشريف الجرجاني، تحقيق وشرح: علي مصطفىٰ الغرابي، ط. مكتبة الإيمان-القاهرة ط١ سنة ٢٠٠٦م.

- شرح عصام الدين الإسفراييني علىٰ الرسالة العضدية، مخطوط محفوظ بمكتبة راغب باشا.

- شرح المقاصد للعلامة سعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط. المكتبة الأزهرية للتراث ط١ سنة ٢٠١٣م.

- شرح الملا حنفي علىٰ الرسالة العضدية في آداب البحث والمناظرة، ومعه حاشية مير أبي الفتح وحاشية إسماعيل الكلنبوي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط. دار الكتب العلمية-بيروت.

- شرح خطبة طوالع الأنوار للعلامة جلال الدين الدواني، مخطوط محفوظ بمكتبة جامعة برنستون.

- الشفاء للشيخ الرئيس الحسين بن علي (ابن سينا)، تقديم: إبراهيم مدكور، تحقيق: نخبة من العلماء، ط. مكتبة سماحة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي الكبرىٰ- قُم ط٢ سنة ٢٠١٢م.

- علم آداب البحث والمناظرة (منهج البحث العلمي الإسلامي) للدكتور محمد ذنون يونس الفتحي، ط. دار الفتح-عمَّان ط٢ سنة ٢٠١٨م.

- عنقود الزواهر في الصرف للفاضل علاء الدين القوشجي، تحقيق: أحمد عفيفي، ط. دار الكتب والوثائق القومية، ط١ سنة ٢٠٠١م.

- قراءات في علم الوضع للدكتور محمد ذنون يونس الفتحي، ط. دار الرياحين- بيروت ط١ سنة ٢٠١٨م.

- كتاب في الأصول الهندسية لإقليدس، ترجمة: كرنيليوس فان دَيْك، ط. بيروت سنة ١٩١٦م.

- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، تحقيق: علي دحروج، ط. مكتبة لبنان ناشرون-بيروت ط١ سنة ١٩٩٦م.

- لسان العرب لأبي الفضل محمد بن مكرم (ابن منظور الإفريقي)، ط. دار صادر- بيروت ط٣ سنة ١٤١٤هـ.

- معيار العلم لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي، تحقيق: صلاح الدين الهواري، ط. المكتبة العصرية- صيدا-بيروت سنة ٢٠١٥م.

- المقالات في المقولات للشيخ عبد الكريم المدرس، تعليق: الشيخ ريان توفيق خليل، اعتناء: محمد ذنون يونس الفتحي، ط. دار الرياحين-بيروت ط١ سنة ٢٠١٩م.

- المقولات العشر بين الفلاسفة والمتكلمين للدكتور محمد رمضان، ط. المكتبة الهاشمية-بيروت ط٢ سنة ٢٠١٦م.

- مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية للعلامة رفاعة رافع الطهطاوي، تحقيق: محمد عمارة، ط. دار الشروق-القاهرة سنة ٢٠١٠م.

- منطق التلويحات لشهاب الدين يحيىٰ بن حبش السهروردي المقتول، تحقيق: علي أكبر فياض، ط. جامعة طهران سنة ١٩٥٥م.

- المواقف لعضد الملة والدين الإيجي بشرح السيد الشريف الجرجاني، ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، ط. دار الكتب العلمية -بيروت ط١ سنة ١٩٩٨م.

- النجاة للشيخ الرئيس الحسين بن علي (ابن سينا)، تحقيق: ماجد فخري، ط. دار الآفاق الجديدة -بيروت ط١ سنة ١٩٨٥م.

- نشر الطوالع للعلامة محمد المرعشي المعروف بـ«ساجقلي زاده»، ط. مكتبة القدس -القاهرة ط١ سنة ٢٠١٦م.

- الهدية المختارية شرح الرسالة العضدية للعلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق نعيم أشرف نور أحمد، (مطبوع ضمن مجموع رسائل العلامة اللكنوي، المجلد الأول) ط. إدارة القرآن والعلوم الإسلامية- كراتشي ط١ سنة ١٤١٩ هـ.

- الواضح في علم الوضع للأستاذ أبي مصطفى البغدادي، رسالة منشورة على الشبكة الدولية.

❁❁❁

تصويبات الأخطاء الواردة في الطبعة الأولى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٧	٩	[illegible]	[illegible]
٩	٤	عما يحتاج	علىٰ ما يحتاج
١١	١٢	وينهل من وردهم	وينهل من موردهم
١٣	٣	معاصره المحروم	معاصره المرحوم
١٣	١٩	وحاشية العصام	وحاشية علىٰ شرح العصام.
١٣	٢١	وحاشية السمرقندية	وحاشية علىٰ السمرقندية
٢٥	١٤	الأعراض الغريبة	الأعراض الغريبة
٣٠	١٦	تلك السطح	ذلك السطح
٣٠	١٧	وبالجملة أن	وبالجملة: إن
٨٦	٥	[illegible]	[illegible]
٨٦	١٨	الهدية المختارية ص٤١، ٤٩	الهدية المختارية ص٤١، ٤٩



الفهرس



يضم هذا المجموع رسالة وثلاث منظومات للعلامة حسن العطار.

أما الرسالة التي ربما تكون آخر ما لم يسبق نشره من الرسائل الكلامية للعلامة العطار، فتمثل مناقشة معمقة لبعض مقدمات الشروع في علم الكلام، لأن هذه المقدمات يتوقف عليها الشروع في العلم.

وأما المنظومات، فأولها منظومة في علم المقولات، ألفها العلامة العطار حين كان مقيمًا بالآستانة لخص فيها هذا العلم في أبيات معدودة.

وتتناول المنظومة الثانية مسائل علم الوضع الذي يبحث عن العلاقة بين الألفاظ والمعاني من حيث الوضع الأصلي للفظ والاستعمال الفعلي. وقد نظم العلامة العطار بمنظومته هذه متن «الرسالة العضدية» في هذا العلم.

وأما المنظومة الثالثة ففي علم آداب البحث والمناظرة، وهو العلم الذي يبحث عن الوسائل والآلات التي تهدف للوصول إلىٰ الحقائق العلمية والصواب من الآراء المختلفة. وقد نظم العطار آداب العلامة العضد في أبيات قليلة ليسهل حفظها وفهمها علىٰ المبتدئ.

ولم تكتف هذه النشرة بإيراد المنظومات بعد تصحيحها ومقابلتها دون تعليق، بل علق المحقق علىٰ الرسالة والمنظومات بما يفصل مجملها ويوضح مشكلها ويربطها بتراث كل فن من الفنون التي تتناولها.

صدر أيضًا للعلامة العطار عن دار الإحسان:

- حاشية العطار علىٰ نخبة الفكر لابن حجر في مصطلح الحديث
- رسالة في مجعولية الماهيات ورسالة في بيان مذهب الطبائعيين (في مجموع واحد)
- رسالة في محاسن الخلافة العثمانية

